الأمم المتحدة
A/79/151
الجمعية العامة
Distr.: General
15 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 71 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

المشاركة الانتخابية والحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، غْرَيم رَيْد، المقدَّم وفقا للفقرة 7 من قرار مجلس حقوق الإنسان 10/50.

* A/79/150.

120824 260724 24-12964 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة 5

ثالثا – القيود الرئيسية على المشاركة الانتخابية 7

رابعا – حقوق الاقتراع 9

ألف – حق التصويت 9

باء – الحق في الترشح للانتخابات 12

خامسا – إدارة الانتخابات 15

سادسا – إطار عمل الحملات الانتخابية 16

سابعا – الكراهية المسيَّسة للمثلية الجنسية في الحملات الانتخابية 17

ثامنا – إجراء الحملات 21

تاسعا – تمويل الحملات الانتخابية 24

ألف – وسائل الإعلام 24

باء – وسائل التواصل الاجتماعي والحملات عبر الإنترنت 25

عاشرا – المراقبة الدولية ومراقبة المواطنين ومشاركة المجتمع المدني والمساعدة الانتخابية الدولية 28

حادي عشر – خاتمة 31

ثاني عشر – التوصيات 31

أولا - مقدمة

1 - لا ينبغي أبدا أن يكون التوجه الجنسي والهوية الجنسانية عائقا أمام المشاركة الانتخابية. وهما كثيرا ما يعوقانها. وتشمل هذه العوائق تجارب متنوعة من التمييز والعنف المرتبطين بالميل الجنسي والهوية الجنسانية، اللذين غالبا ما يتقاطعان مع العرق والجنس والنوع الجنساني والطبقة الاجتماعية والدين والأصل الإثني والإعاقة والانتماء السياسي وغيرها من هياكل الإقصاء. وتوجد هذه العوائق المحددة في سياق تحقيق الحوكمة الديمقراطية بشكل عام. ويستند هذا التقرير إلى بحث مكتبي و 56 مساهمة وردت من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميون استجابة لدعوة لتقديم مدخلات كانت قد وُجِّهت في آذار/مارس 2024. وبالإضافة إلى ذلك، شارك تسعة خبراء في مشاورة افتراضية عقدتها كلية ييل جاكسون للشؤون العالمية في 10 حزيران/يونيه 2024.

2 - وقد سبق للخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية أن أشار إلى أنه "في جميع أنحاء العالم [...] يتجلى في الحملات السياسية والاستفتاءات والمناقشات السياساتية والمناقشات البرلمانية والمظاهرات العامة خارج المحاكم التحيزُ الاجتماعي والمفاهيمُ الخاطئة بشأن طبيعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسانيا (أفراد مجتمع الميم) وبشأن أخلاقهم"[(1)]. وفي عام 2024، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء "خطاب الكراهية الخطير الذي يستخدمه بعض السياسيين والمسؤولين العموميين لجعل الأشخاص المعرضين للأذى بشكل خاص، بمن فيهم أفراد مجتمع الميم الموسَّع والمهاجرون والأفراد المنتمون إلى الأقليات العرقية والدينية، كبشَ فداء وتعريضهم للخطر"[(2)]. ويستند هذا التقرير إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 176/76 و 208/78، اللذين اتُّخذا في عامي 2021 و 2023 على التوالي، واللذين أشارت فيهما الجمعية إلى ضرورة "إلغاء القوانين والأنظمة والممارسات التي تميز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد المواطنين في حقهم بالمشاركة في الشؤون العامة، لأي سبب كان، بما في ذلك [...] الميل الجنسي والهوية الجنسانية"[(3)].

3 - وقد تتعرض حقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة الانتخابية لأفراد مجتمع الميم للانتهاك بطرق لا تُعد ولا تُحصى بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية الفعلية أو المتصوَّرة، مما ينتقص من مشاركتهم الكاملة والحقيقية في العمليات الانتخابية. والعنف، والتهديد بالعنف، هما أخطر عقبتين أمام المشاركة الانتخابية لأفراد مجتمع الميم. وفي هذا التقرير، يولي الخبير المستقل اهتماما خاصا للتجارب المتنوعة للتمييز والعنف القائمين على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، بما في ذلك ما يتقاطع مع محاور أخرى من الإقصاء. ويحدد الخبير المستقل ويشرح ظهور حالات العنف السياسي وخطاب الكراهية بدافع التحيز ويقترح السبل الممكنة للتصدي لها ومنعها بشكل منهجي. وعلاوة على ذلك، يحلل الخبير المستقل الآثار التمييزية للتشريعات والأنظمة والإجراءات الإدارية على المشاركة الانتخابية للناخبين والمرشحين، ويقترح حلولا لها.

(1) A/74/181، الفقرة 33.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Joint statement of United Nations experts on strengthening democracy and human rights in a year of worldwide elections", 30 April 2024.

(3) قرارا الجمعية العامة 176/76، الفقرة 7، و 208/78، الفقرة 7.

4 - والانتخابات هي عمليات معقدة تشمل العديد من أصحاب المصلحة على مدى فترة طويلة[4]. ويجب على هيئات إدارة الانتخابات، باعتبارها المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة الانتخابات، أن تضمن تمكين الناخبين والمرشحين من ممارسة حقوقهم السياسية طوال العملية الانتخابية، بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية. ويجب أن تكون أنظمتها وإجراءاتها الإدارية وممارساتها خالية من التمييز، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والانتخابات هي مسألة محورية بالنسبة للدولة وتنظيمها الذاتي. وعليه، فإن العديد من الآليات الرسمية الداعمة للانتخابات لها جذورها في تقاليد راسخة منذ زمن طويل، ويتم تفعيلها من خلال عمليات إجرائية وقانونية. وعلى الرغم من أهمية الاستمرارية والاستقرار، فإن التمسك الصارم بالممارسات السابقة قد يبطئ من وتيرة النُهج الجديدة اللازمة لضمان المشاركة الحقيقية للأقليات الجنسية والجنسانية: فعلى النحو الذي أظهرته الدراسات، غالبا ما تكون السياسات الانتخابية القائمة مترسخة في المؤسسات التي تسعى إلى الحفاظ على التسلسلات الهرمية الاجتماعية والتوزيع الراهن للسلطة الانتخابية[5].

5 - وتجري الانتخابات ضمن الإطار القانوني العام للبلد، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية. والأطر القانونية التي تنطبق على الميل الجنسي والهوية الجنسانية لا تمنح دائما الاعتراف أو الحماية لكليهما على قدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تُجرِّم بعض البلدان العلاقات الجنسية المثلية الرضائية بين البالغين، ولكنها توفر الحماية على أساس الاعتراف القانوني بجنس ثالث[6]. وعلى العكس من ذلك، توجد في بعض السياقات حماية قانونية قائمة على أساس الميل الجنسي، ولكن ليس على أساس الهوية الجنسانية[7]،[8]. وفي حالة وجود تشريعات مناهضة للتمييز، يمكن إنشاء وكالات متخصصة لرصد حالات التمييز وتعزيز الشمولية[9]،[10]. وغالبا ما يُعهد بمهام مماثلة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويشكل الترويج للجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز جزءا من مسؤولياتها، على النحو المنصوص عليه في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)[11]. وفي حين أن الأطر القانونية التقييدية التي تُجرِّم أفراد مجتمع الميم أو تميز ضدهم يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على مشاركتهم الانتخابية، فإن الحماية القانونية الكافية ضرورية لضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم السياسية.

---

(4) انظر A/68/299 و A/HRC/38/34.

(5) Kathryn K. O'Neill and others, "The potential impact of voter identification laws on transgender voters in the 2022 general election" (Los Angeles, United States of America, University of California, School of Law William Institute, 2022).

(6) مساهمة مقدمة من منظمة ReportOUT.

(7) مساهمة مقدمة من منظمة Wo=Men، الصفحتان 2 و 3.

(8) مساهمة مقدمة من دين بوردود.

(9) مساهمة بشأن نيبال مقدمة من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، الصفحة 3.

(10) مساهمة مقدمة من مقدونيا الشمالية، الصفحة 1.

(11) قرار الجمعية العامة 134/48، المرفق؛ Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions and United Nations Development Programme (UNDP), *Promoting and Protecting Human Rights in relation to Sexual Orientation, Gender Identity and Sex Characteristics: A Manual for National Human Rights Institutions* (Bangkok, 2016).

6 - وتُعتبر الانتخابات جزءا أساسيا من العمليات السياسية، التي غالبا ما تتمحور حول التنافس على السلطة والوصول إلى الموارد. ويمكن أن تكون الخصومات الأيديولوجية حادة، وقد تعكس الانقسامات السياسية انقسامات أخرى داخل المجتمع وتؤدي إلى تفاقمها. وقد اتسمت الكثير من الانتخابات في جميع أنحاء العالم بالاستقطاب السياسي على مدى السنوات العديدة الماضية، مما جعل المنافسة على الأصوات مثيرة للمواجهة بشكل خاص. وللخطاب السياسي تأثير عميق على المشاركة الانتخابية. وفي هذا التقرير، يولي الخبير المستقل اهتماما كبيرا لتأثير الخطاب السياسي على المشاركة الانتخابية لأفراد مجتمع الميم ونشر خطاب الكراهية، خاصة خلال فترات الحملات الانتخابية.

ثانيا - صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة

7 - يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالمشاركة الانتخابية كآلية رئيسية تتيح لكل فرد المشاركة في إدارة شؤون بلده، بصورة مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية[12]. وينص الإعلان على أنه لكي تكون سلطة الحكم مستندة إلى إرادة الشعب، "يجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"[13]. وتعترف المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق كل مواطن دون تمييز أو قيود غير معقولة "أن يَنتخِب ويُنتخَب، في انتخابات نزيهة تُجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين"[14]. وبغض النظر عن شكل الحكم، فإن الدول ملزمة بحماية هذه الحقوق.

8 - واعترفت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بالمبادئ الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من قيمها الأساسية، في كل من الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسترشد بها في عملها في مجالات التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، على التوالي. وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز الحوكمة الديمقراطية لتشجيع المزيد من المشاركة والمساواة والأمن والتنمية البشرية. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، أعربت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن التزامها بالديمقراطية كمبدأ أساسي، وكررت هذا الالتزام في عام 2007 في قرار الجمعية العامة 7/62 وفي عام 2009، نشر الأمين العام مذكرة إرشادية تعرض "إطار عمل للديمقراطية"، شجع فيها على المشاركة الشعبية في انتخابات حرة ونزيهة ودعمها، والترويج لثقافة ديمقراطية، وتعزيز الحوكمة المراعية والشاملة للجميع، ودعم بناء مجتمع مدني قوي وحيوي[15]. وتقر الجمعية العامة بأن هذه الالتزامات تشمل واجب ضمان المشاركة الديمقراطية على قدم المساواة لجميع الأفراد، دون أي نوع من أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية[16].

(12) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21، الفقرة 1.

(13) المرجع نفسه، المادة 21، الفقرة 3.

(14) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 (1996) بشأن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع.

(15) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "مذكرة إرشادية من الأمين العام بشأن الديمقراطية"، 27 آب/أغسطس 2009.

(16) قرار الجمعية العامة 208/78، الفقرة 7.

9 - وتنطبق المبادئ الدولية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية والحظر العام للتمييز على الجميع دون تفريق، وبالتالي ينبغي أخذها بعين الاعتبار أيضا فيما يتعلق بالمشاركة الانتخابية لأفراد مجتمع الميم. ومن الواضح أن معياري "الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين" واجبا التطبيق لأن التمييز يحول دون فرصة المشاركة في الانتخابات على قدم المساواة مع الآخرين. كما أن ضمانات "التعبير الحر عن إرادة الناخبين" ذات صلة مباشرة بهذه المسألة، لأنها تتعلق بمكافحة التمييز وصون الحقوق الأخرى قبل الانتخابات وأثناءها[17].

10 - ويحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التمييز ضد جميع الأشخاص، بمن فيهم أفراد مجتمع الميم، فيما يتعلق بجميع الحقوق التي ينص عليها العهد، ومن بينها حق الاقتراع والمشاركة في الحياة السياسية[18]. ويجب أن تتم ممارسة المواطنين لحقوقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والتصويت والترشُّح للانتخابات دون تمييز ضار وغير جائز من أي نوع كان، بما في ذلك الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، وذلك تمشيا مع المادتين 2 و 25 من العهد[19]،[20] وسلطت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الضوء على أن "آليات حقوق الإنسان لاحظت أن العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي التي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فضلا عن القيود التمييزية المفروضة على حريتهم في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير، تؤدي إلى فرض قيود شديدة على مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة"[21]. وعلى الرغم من أن التمييز والحواجز التي تعترض المشاركة السياسية التي يواجهها أشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ، فقد أُشير في تقارير الأمم المتحدة إلى الجهود الإيجابية التي تبذلها بعض الدول للتغلب على هذه العقبات[22].

11 - وقد استشهدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل منهجي بالتزامات الدول باحترام الحقوق المرتبطة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما يتماشى مع المادتين 7 و 8 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما التأكيد على أن الافتقار إلى التمثيل المتساوي والشامل للمرأة يتفاقم بسبب عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك بالنسبة للنساء المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين[23]،[24]، وقد أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء التهديدات وخطاب الكراهية (بما في ذلك عبر الإنترنت)

(17) *حقوق الإنسان والانتخابات: كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات* (منشورات الأمم المتحدة، 2021)، الفقرة 35.

(18) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي، الفقرة 46؛ والتعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 61.

(19) انظر CCPRC/C/123/D/2318/2013.

(20) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20 (2009) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة 32.

(21) *Human Rights and Elections*, para. 36.

(22) انظر، على سبيل المثال، A/74/285، الفقرة 34.

(23) انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 28 (2010) بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الفقرة 18؛ والتوصية العامة رقم 35 (2017) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثا للتوصية العامة رقم 19، الفقرة 29.

(24) انظر CEDAW/C/81/D/134/2018.

والمضايقات والعنف تجاه النساء اللاتي يسعين إلى تولي مناصب سياسية أو يشغلن هكذا مناصب، "لا سيما النساء اللاتي يُنظر إليهن على أنهن من مجتمع الميم الموسَّع"[25]، على أساس الجنس والعرق في آن واحد. وقد أشار الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات كذلك إلى أن "النساء اللاتي ينتمين إلى الفئات الضعيفة"، بما في ذلك بسبب ميولهن الجنسية وهويتهن الجنسانية، "يُمنعن فعليا من المشاركة في الحياة السياسية والعامة على أساس قوالب نمطية متعددة الأوجه"[26].

12 - وقد اعترفت هيئات حقوق الإنسان الإقليمية في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد بالحماية الأساسية ضد العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وشمل ذلك لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[27]، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية[28]، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[29]. ورأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الميل الجنسي والهوية الجنسانية مشمولان بموجب الحكم المتعلق بعدم التمييز الوارد في المادة 14 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)[30].

ثالثا - القيود الرئيسية على المشاركة الانتخابية

13 - في عام 2020، لم يكن هناك سوى 230 عضوا برلمانيا من الأشخاص الذين يفصحون علنا عن أنهم من مجتمع الميم في 50 دولة. والجدير بالملاحظة أن 81 في المائة منهم كانوا من الرجال المثليين، وهو ما يعكس البعد الجنساني لنقص التمثيل في الحياة العامة[31]. وفي العديد من المساهمات المقدمة، لوحظت زيادة في التمثيل السياسي لمجتمع الميم في الانتخابات الأخيرة[32]. وفي تقرير صدر عام 2023، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "غالباً ما يُنظر إلى الشخصيات السياسية من مجتمع الميم الموسَّع على أنها قدوة قد تلهم الآخرين وبالتالي تزيد من مشاركة أفراد مجتمع الميم الموسَّع في العمليات الانتخابية"[33]. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز على مدى العقود القليلة الماضية، "هناك ندرة في

(25) CERD/C/BRA/CO/18-20، الفقرة 26 (هـ).

(26) A/HRC/23/50، الفقرة 70.

(27) انظر Inter-American Commission on Human Rights, *Advances and Challenges towards the Recognition of the Rights of LGBTI Persons in the Americas* (2018).

(28) انظر OAS General Assembly resolution AG/RES 2863 (XLIV-O/14)، متاح عبر الرابط التالي: www.oas.org/en/iachr/lgtbi/docs/ag-res2863-xliv-o-14eng.pdf.

(29) انظر قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ACHPR/Res.275(LV)2014.

(30) انظر Council of Europe, European Court of Human Rights, *Guide on Article 14 of the European Convention on Human Rights and Article 1 of Protocol No. 12 to the Convention: Prohibition of Discrimination* (2021).

(31) Gilad Greenwald, Sharon Haleva-Amir and Amit Kama, "'An out gay man in the parliament': new aspects in the study of LGBTQ politicians' media coverage", *Media, Culture and Society*, vol. 46, No. 1 (January 2024).

(32) مساهمتان مقدمتان من منظمة Caribe Afirmativo، الصفحة 3، ومن مكتب أمين المظالم في الأرجنتين.

(33) Lluís Juan Rodríguez, *Building Inclusive Democracies: A Guide to Strengthening the Participation of LGBTI+ Persons in Political and Electoral Processes* (New York, UNDP, 2023), sect. 1.1.

عدد الأفراد البارزين من مجتمع الميم الموسَّع في المناصب المنتخبة وفي الحياة العامة"[34]. وقد أشار المعهد الديمقراطي الوطني إلى أن "التقاطعية عنصر مهمَل في المشاركة السياسية. [...] وتواجه النساء من الأقليات العرقية ومجتمع الميم الموسَّع عوائق إضافية أمام المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار وأدوار القيادة"[35].

14 - ويفرض العنف، والتحريض على العنف، وخطاب الكراهية والخطاب المهين قيودا شديدة بشكل خاص على قدرة أفراد مجتمع الميم على المشاركة في العمليات الانتخابية. وقد يأخذ العنف والعداء شكل القتل أو الاعتداءات الجسدية أو التهديدات أو العنف الجنسي[36] أو العداء عبر الإنترنت[37]. وقد يواجه المرشحون المحتملون خطاب كراهية وتهديدات بالقتل، لا بل قد يُضطرون إلى العيش في المنفى[38]. وعندما تكون هناك إدانة ضعيفة للاعتداءات على النشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان لأفراد مجتمع الميم، فإن ذلك قد يثبط المشاركة السياسية[39]. وتختلف التحديات والفرص التي يواجهها أفراد مجتمع الميم باختلاف عوامل مثل العرق والطبقة الاجتماعية والنوع الجنساني والميل الجنسي والموقع الجغرافي والحالة الصحية، ولهذه العوامل أهمية بالنسبة لمشاركتهم الانتخابية والطرق التي قد تلتمس الأحزاب السياسية من خلالها مشاركتهم[40]. وليس من غير المألوف أن يستخدم السياسيون المخادِعون خطابا عدائيا ضد أفراد مجتمع الميم في محاولة لتعزيز شعبيتهم من خلال إثارة التحيز والتسبب في المزيد من العداء[41]. وبهذه الطريقة يُستخدم أفراد مجتمع الميم ككبش فداء لتبرير العلل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يثير في بعض الحالات "الذعر الأخلاقي"، ويُعرِّض بالتالي مشاركتهم الانتخابية بالكامل وعلى قدم المساواة للخطر. وقد اتخذت المحكمة الدستورية الكولومبية موقفا استباقيا أقرت فيه نهجا تجاه الفئات السكانية الضعيفة يتطلب من السلطات اعتماد تدابير "تمنح معاملة متمايزة بهدف ضمان المشاركة في الشؤون العامة" من خلال التواصل الذي يكيِّف أنشطة التوعية الانتخابية بما يناسب احتياجات تلك الفئات، وذلك من أجل "تيسير مشاركتها الديمقراطية وعدم إدامة العزلة والتهميش اللذين يطالان شرائح كانت غير مرئية تاريخيا"[42]. وفي ألبانيا، في عام 2020، اتخذت الدولة خطوات لمنع استخدام خطاب الكراهية أثناء الحملات الانتخابية من خلال تعديل القانون الحالي لمناهضة التمييز، ليشمل إشارة صريحة إلى خطاب الكراهية[43].

(34) Ireland, Department of Justice and Equality, "National LGBTI+ inclusion strategy 2019–2021" (2019), p. 11.

(35) National Democratic Institute, *Political Participation and Violence against Women in Politics in Southeastern Europe*, research report (Sarajevo, 2021), p. 27.

(36) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo.

(37) مساهمة مقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة؛

(38) National Democratic Institute and International Republican Institute, *Tunisia International Election Observation Mission: Final Report* (2019).

(39) ReportOUT, "'No room for you': the right to political participation for SOGI communities in Kenya and Bangladesh" (2024).

(40) Jennifer Thorpe, *Power and Participation: How LGBTIQ People Can Shape South African Politics* (Cape Town, South Africa, 2018).

(41) مساهمة مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، الصفحة 3.

(42) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo.

(43) مساهمة مقدمة من ألبانيا.

15 - وأشكال العنف والمضايقة التي تستهدف الحياة العامة والسياسية للمرأة متجذرة في أعراف جامدة متعلقة بالجنسين. ويمثل أفراد وجماعات مجتمع الميم بالنسبة للكثيرين "تحديا متصوَّرا" لنفس هذه "الأعراف الراسخة للهوية الجنسانية والأدوار الجنسانية والحياة الجنسية"[44]، وغالبا ما يقابَل هذا التهديد المتصوَّر بمقاومة عنيفة، يدعو إليها السياسيون مباشرة في بعض الأحيان[45]. وغالبًا ما يتم تضخيم النداءات الخطابية المعادية لمجتمع الميم بهدف حشد الدعم السياسي خلال الحملات الانتخابية[46]. "وفي أوقات عمليات الانتقال السياسي على وجه الخصوص، وفي ظل خطابات شديدة الاستقطاب بشأن الهوية الوطنية، يمكن أن يتم تضخيم القوالب النمطية الجنسانية"، مما يؤدي إلى تصاعد العنف والتمييز ضد النساء وأفراد مجتمع الميم باسم الحفاظ على هذه الأعراف النابعة عن الهيمنة الذكورية[47].

رابعا - حقوق الاقتراع

16 - لا ينبغي لمسائل السلوك الجنسي الخاص التي تَقرَّر في إطار القانون الدولي أنها محمية بموجب حقوق الإنسان في الخصوصية وعدم التمييز[48]، أن تُستخدم لتقييد حقوق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، أو في التصويت والترشُّح للانتخابات. والمشاركون المؤهلون في الانتخابات، سواء كانوا ناخبين أو مرشحين، "لا يجوز تعليق مشاركتهم أو استبعادهم إلا لأسباب يحددها القانون وتكون موضوعية ومعقولة"[49].

ألف - حق التصويت

17 - لا يتم الحرمان من حق التصويت اليوم بشكل رسمي بموجب القانون إلا في حالات قليلة معدودة، تتفاوت بين الولايات القضائية للأسباب التالية: العمر، وعدم المواطنة، والإقامة في بلد أجنبي، والإدانة في جرائم محدَّدة. وتؤثر بعض هذه القيود على أفراد مجتمع الميم على وجه التحديد أكثر من غيرهم، على سبيل المثال من خلال الإدانة الجنائية الجائرة بموجب قوانين تمييزية. علاوة على ذلك، كثيرا ما ينشأ الحرمان من حق التصويت بشكل غير رسمي كنتيجة لقيود أخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال، إجراءات تقييدية لتحديد الهوية أو متطلبات تقييدية فيما يتعلق بالتصويت تؤثر على الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي أكثر من غيرهم[50]. وفي جميع أنحاء العالم، هناك 62 دولة تُجرِّم العلاقات الحميمية الرضائية بين مثليي الجنس. والإدانة الجنائية في البلدان التي تقاضي العلاقات الجنسية

(44) A/HRC/23/50، الفقرة 47.

(45) مساهمة مقدمة من منظمة المادة 19.

(46) A/HRC/20/28، الفقرة 27؛ ومساهمة مقدمة من المؤسسة الكاميرونية لمكافحة الإيدز (Cameroonian Foundation for AIDS)، الصفحتان 2 و 3.

(47) A/HRC/23/50، الفقرة 72.

(48) انظر: CCPR/C/50/D/488/1992.

(49) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 4.

(50) انظر O'Neill and others, "The potential impact of voter identification laws" (see footnote 5)؛ و Colombia, Registraduría Nacional del Estado Civil, "Protocolo de atención de las personas trans" (2023)؛ و Abdul Qadir Sediqi and Storay Karimi, "Afghan women fear mandatory poll photos could stop them from voting", Reuters, 25 September 2019.

المثلية تعني الحرمان التلقائي من حق التصويت في العديد من البلدان[51]. والحرمان من حق التصويت على أساس الإدانة الجنائية، ولا سيما التطبيق التمييزي للقانون الجنائي الذي يستهدف العلاقات الجنسية المثلية، أو مقايضة الجنس بالمال، أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، أو الهوية الجنسانية، أو التعبير الجنسي[52]، يتعارض مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وتفيد التقارير أن الحرمان من الحقوق على أساس الإدانة الجنائية يؤثر على أفراد مجتمع الميم أكثر من غيرهم[53]. فمخاوف الناخبين من مجتمع الميم من تعرضهم للتمييز، وهو ما يشكل عائقا أمام التصويت، يؤثر على النساء من الأقليات العرقية أكثر من غيرهن في الولايات المتحدة[54].

18 - ويرتبط التقييد الأكثر شيوعا الذي يتم الإبلاغ عنه فيما يتعلق بحق الاقتراع على أساس الهوية الجنسانية للناخب بصعوبات الحصول على وثائق هوية دقيقة تتوافق مع الهوية الجنسانية لحاملها، مما قد يؤدي إلى حرمان الشخص من حق التصويت في مرحلة تحديد هوية الناخبين[55]. فقد وجدت بحوث أُجريت في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن التشريعات المتصلة بتحديد هوية الناخب قد قَيَّدت المشاركة الانتخابية للأشخاص مغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي من خلال زيادة صعوبة وصولهم إلى مراكز الاقتراع[56]. ويمكن أن يؤدي تقديم هوية لا تتطابق مع الهوية الجنسانية للناخب إلى "فضح" الأفراد مغايري الهوية الجنسانية، في انتهاك لحقهم في الخصوصية[57]. وقد تكون الصعوبات في الوصول إلى الوثائق التي تعكس بشكل صحيح الهوية الجنسانية للناخب قائمة بشكل خاص بالنسبة للأفراد مغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانيا الذين يعانون من التمييز على أسس أخرى، مثل العرق والتشرد والإعاقة[58]. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك قرار هيئة إدارة الانتخابات في المكسيك بالسماح

(51) مساهمة مقدمة من مركز حقوق الإنسان في جامعة بريتوريا.

(52) انظر CCPR/C/50/D/488/1992؛ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 (2017)؛ و A/HRC/WG.11/39/1؛ و International Commission of Jurists, "The 8 March Principles for a Human Rights-Based Approach to Criminal Law Proscribing Conduct Associated with Sex, Reproduction, Drug Use, HIV, Homelessness and Poverty" (Geneva, 2023)؛ و Amnesty International, *Body Politics: A Primer on Criminalization of Sexuality and Reproduction* (London, 2018).

(53) مساهمة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، الصفحة 3.

(54) مساهمة مقدمة من منظمة Human Rights Campaign، الصفحة 4. انظر أيضا Courtney Avant, *Banned from the Ballot Box: The Impact of Felony Disenfranchisement Laws on LBTQ Women of Color* (Washington D.C, Human Rights Campaign, 2020).

(55) Inter-American Commission on Human Rights, *Advances and Challenges* (see footnote 27), para. 121؛ ومساهمة مقدمة من منظمة Human Rights Campaign، الصفحة 2. ومساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 5؛ ومساهمة مقدمة من Centro de Promoción y Defensa de los Derechos Sexuales y Reproductivos، الصفحة 3؛ ومساهمة مشتركة مقدمة من network of Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex (LGBTI) Litigants of the Americas (Red de Litigantes LGBTI de las Américas)، و LGBTTTI and Sex Workers Coalition with work before OAS (Coalición LGBTTTI & de Trabajadoras Sexuales con trabajo ante la OEA)، و Regional Network without LGBTI Violence of Latin America and the Caribbean (Red Regional Sin Violencia LGBTI de América Latina y el Caribe)، الصفحة 3.

(56) مساهمة مقدمة من ستوكو كوليفر (جامعة يورك) وآش ستوكو (جامعة برمنغهام).

(57) مساهمة مقدمة من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (Westminster Foundation for Democracy).

(58) مساهمتان مقدمتان من منظمة Human Rights Campaign، الصفحة 3؛ والإكوادور، الصفحة 4.

باستخدام مؤشرات الهوية الجنسانية المفضَّلة على وثائق تسجيل الناخبين دون الحاجة إلى تقديم وثيقة الهوية المقابلة لها، وبإدراج الهويات الخارجة عن التصنيف الثنائي الجنسي في البطاقات الانتخابية[59]،[60]. وفي كندا، يجب على الناخبين إبراز وثائق تحدد هويتهم ولكن لا يُطلب منهم إبراز بطاقة هوية تتضمن مؤشر الجنس أو المؤشر الجنساني. ومالطة هي واحدة من 24 من البلدان[61] التي تسمح للأفراد بالاعتراف بهويتهم الجنسانية في الوثائق الرسمية من خلال إجراء إداري بسيط يعتمد على التحديد الذاتي للهوية الجنسانية، مما يتيح بالتالي تَجنُّب العوائق المحتملة في مراكز الاقتراع وفي عملية التَرشُّح[62]،[63]. وتضمنت العديد من المساهمات دعوات صريحة إلى اشتراط تَلقّي موظفي الانتخابات وموظفي فرز الأصوات التدريب على إجراءات شاملة لتحديد الهوية وعلى التنوع بين الجنسين[64]،[65]،[66]،[67].

19 - ويبدو أن اعتماد قوانين تتناول تحديدا حقوق من يتضرر من الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانيا، مثل تلك التي تضع إجراءات سهلة لتغيير وثائق الهوية، بما في ذلك الوثائق اللازمة للتسجيل من أجل التصويت أو التَرشُّح للانتخابات، يساهم بشكل كبير في تعزيز المشاركة الانتخابية وتقليل مخاطر الانتهاكات غير المرغوب فيها ضد الخصوصية عند استخدام هذه الوثائق لأغراض التصويت[68]. ويمكن أن تشكل الطوابير المنفصلة بين الجنسين في مراكز الاقتراع عقبة أمام الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية[69]،[70]. وفي كولومبيا، تسمح الأنظمة الرسمية للأشخاص مغايري الهوية الجنسانية باختيار طابور التصويت الذي يقفون فيه[71].

20 - ويشمل الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية إمكانية تغيير الاسم بشكل قانوني، وهو ما يؤثر إيجابا على القدرة على المشاركة في الانتخابات وتَجنُّب المعاملة التمييزية في مراكز الاقتراع. ففي البرازيل، يُسمح بإدراج "الاسم الاجتماعي" (أو الاسم المؤكد) إلى جانب الاسم القانوني للشخص لغرض تسجيل الناخبين[72].

(59) مساهمة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، الصفحة 3. انظر النظام الوارد في الوثيقة INE/CG432/2023.

(60) Rodríguez, *Building Inclusive Democracies* (see footnote 33), sect. 3.1.1.

(61) انظر https://database.ilga.org/legal-gender-recognition.

(62) مساهمة مقدمة من كندا.

(63) مساهمة مقدمة من مالطة.

(64) مساهمة مقدمة من مبادرة Global LGBTQI+ Inclusive Democracy and Empowerment (GLIDE) Initiative، الصفحة 4.

(65) مساهمة مقدمة من رونالد كيهالي أوميدو.

(66) مساهمة مقدمة من دين بوردود.

(67) مساهمة مقدمة من ستوكو كوليفر (جامعة يورك) وآش ستوكو (جامعة برمنغهام).

(68) مساهمات مقدمة من إسبانيا، الصفحة 2؛ والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين، الصفحة 2. والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا.

(69) ACE Electoral Knowledge Network, "Systems with separate polling stations for men and women", 19 March 2019.

(70) مساهمتان مقدمتان من مبادرة GLIDE، الصفحة 4؛ والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، الصفحة 1.

(71) Rodríguez, *Building Inclusive Democracies*, sect. 3.1.2؛ ومساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo، الصفحة 11.

(72) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 5.

وفي إسبانيا، يمكن للناخبين بسهولة طلب تغيير رمز النوع الجنساني والاسم في وثائق الهوية والحصول على الموافقة على هذا الطلب، وذلك باتباع إجراء إداري يعتمد على التحديد الذاتي للهوية الجنسانية[73]. وعلى العكس من ذلك، هناك بلدان أخرى يُعرقَل فيها تغيير الاسم القانوني بسبب أنظمة الانتخابات التي تجعل تغيير الأسماء في قوائم الناخبين مقتصرا على الحالات التي تنطوي على أخطاء في النسخ أو لتصحيح الضرر الذي تسبب فيه الاسم الحالي. وفي الحالة الأخيرة، يستثني القانون أيضا على وجه التحديد الهوية الجنسانية و/أو الميل الجنسي كمثال على الضرر الذي يبرر تصحيح الاسم[74]. ولوحظ في العديد من المساهمات المقدمة أن أنظمة إدارة الانتخابات قد تنص رسميا على أن عدم التطابق الملحوظ بين مظهر الناخب وصورته في وثيقة الهوية لا يمكن أن يكون أساسا لرفض السماح للناخب بالتصويت، وهو ما يحدث في السلفادور والمكسيك، على سبيل المثال[75]. ومع ذلك، فقد لوحظ في العديد من المساهمات المقدمة أنه حتى عندما لا تشكل الأحكام القانونية عقبة، فإن حالات التأخير أو الثغرات الأخرى في كفاءة نظام التسجيل قد تؤدي إلى حرمان الناخبين المحتملين من مغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي من حق التصويت[76]. كما قد يطرح التأخير في تبادل البيانات بين السلطات المعنية تحديات عملية[77].

21 - ويبرز مدى تَرسُّخ مفاهيم التصنيف الثنائي الجنسي والمفاهيم الثابتة للنوع الجنساني في أنظمة الانتخابات كأساس هيكلي للتمييز. ولهذه الصعوبات جذور في تصميم النُظم والأنظمة المتصلة بالتسجيل المدني وتسجيل الناخبين. وعادة ما تعتمد نظم التسجيل المدني على مُعرِّفات رقمية أو أبجدية رقمية فريدة يُفترض أن تظل هي نفسها طوال حياة الشخص. وعادة ما تتضمن هذه المُعرِّفات رقما يتوافق مع جنس الشخص المحدَّد عند الولادة، وقد يتحكم رقم آخر في صحة المُعرِّف بأكمله. وتغيير اللقب، على النحو المتّبع في بعض الأماكن بالنسبة للنساء (وبعض الرجال) بعد الزواج، لا يؤثر على المُعرِّف. في حين أن تغيير الهوية الجنسانية يؤثر عليه بالفعل، مما يستلزم تغيير السجل في قواعد البيانات هذه، وهو ما يتجاوز ما هو منصوص عليه حاليا في الأنظمة التنظيمية للتسجيل المدني[78].

باء - الحق في الترشح للانتخابات

22 - يمكن ربط مفهوم الأخلاق بقيود غير معقولة على الحقوق السياسية على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وأحيانا يتم تطبيق شرط "التحلي بالأخلاق الرفيعة" أو معايير ذات صياغة مماثلة على المرشحين، الأمر الذي قد يُقيِّد بشكل غير معقول حقهم في التَرشُّح للانتخابات[79]. وقد يحدث الارتباط بين الإدانة الجنائية ومفهوم الأخلاق من خلال جرائم بعينها ضد الأخلاق، ولكنه لا يحدث دائما بصورة تلقائية.

(73) مساهمة مقدمة من إسبانيا، الصفحة 2.

(74) مساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 3.

(75) مساهمتان مقدمتان من السلفادور، الصفحة 2؛ ولجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، الصفحة 6.

(76) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo، الصفحتان 8 و 9.

(77) مساهمة مقدمة من إكوادور، الصفحة 3.

(78) مساهمة مقدمة من سلوفينيا، الصفحة 1.

(79) انظر المادة 66 من دستور بنغلاديش التي تحرم المواطنين من عضوية البرلمان بسبب "إدانتهم بجريمة جنائية تنطوي على فساد أخلاقي".

ومع ذلك، فإن التطبيق الذي يتسم بطابع ذاتي لمفاهيم "الأخلاق" في الحيز العام، قد يجعل من المثلية الجنسية أو عدم التوافق مع النوع الجنساني أمرا "غير أخلاقي" بموجب شروط الأهلية الأكثر عمومية في سياقات وطنية معينة. وقد انتقد المراقبون الدوليون هذه الأحكام القانونية بسبب غموضها الذي يجعلها عرضة للتطبيق التعسفي أو بدوافع سياسية، وكل ذلك بسبب استحالة وضع معايير قائمة بذاتها لتحديد مفهوم الأخلاق[80]. ويمكن لمفهوم الأخلاق باعتباره حاجزا أن يكون حاضرا أيضا من خلال المعايير الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يشكل التوقع الاجتماعي بأنه ينبغي أن يكون جميع السياسيين متزوجين ولديهم أُسَر عائقا أمام أفراد مجتمع الميم الذي يطمحون إلى الانخراط في الحياة السياسية في البلدان التي لا يسمح فيها القانون للقرناء من نفس الجنس بالزواج والتبني[81].

23 - وقد استعانت بعض الدول بتكافؤ الجنسين باعتباره التزاما وبالآليات اللازمة لدعم تحقيق هذه النتيجة بالنسبة للمرأة بهدف ضمان تمثيل أكثر إنصافا وتوازنا للمرأة في المناصب الحكومية والمنتخَبة. فالمكسيك، على سبيل المثال، تطبق نظاما لتكافؤ الجنسين في الانتخابات. وبالمثل، يمكن أن تدعم الالتزاماتُ المتعلقة بتكافؤ الجنسين المساواةَ وعدمَ التمييز فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية[82].

24 - ويمكن أيضا تطبيق تدابير خاصة مؤقتة، مثل تخصيص الحصص، لضمان تمثيل أكثر إنصافا للفئات المهمشة الأخرى الأكثر عرضة للخطر في ممارسة حقوقها في سياق الانتخابات، بما في ذلك على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية[83]،[84]. ففي عام 2020، أقرّ المعهد الانتخابي لمكسيكو سيتي اتفاقا يُلزِم الأحزاب المحلية بترشيح اثنين على الأقل من المرشحين المنتمين إلى مجتمع الميم الموسَّع، بينما تسنى لمغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي تغيير المؤشر الجنساني في بطاقاتهم الانتخابية من خلال التحديد الذاتي للهوية الجنسانية، دون الحاجة إلى إجراء قضائي أو إداري[85]. واستُحدث نظام الحصص على الصعيد الفيدرالي للفئات المهمشة في المكسيك في العام التالي[86]. وعندما تفترض التدابير الخاصة المؤقتة طبيعة ثنائية صارمة بين الجنسين، يجب تَوخّي الحذر لضمان عدم تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين بطرق تفرض قيودا عملية على الحق في التَرشُّح للمناصب بالنسبة للأشخاص الخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي[87]. وفي بعض السياقات، قد يكون من غير الواضح ما إذا كانت الأنظمة المتعلقة بالتحصيص الجنساني قد صُمِّمت بقصد احتساب الرجال مغايري الهوية الجنسانية رجالا والنساء مغايرات الهوية الجنسانية نساءً[88]. وتُسلِّط الدعاوى القضائية في الهند بشأن

(80) انظر قضية الحزب السياسي Ang Ladlad الذي حُرم في البداية من التسجيل وفرصة تقديم مرشحين في الفلبين لأسباب أخلاقية ودينية. وفاز الحزب بالقضية في المحكمة العليا. (Rodríguez, *Building Inclusive Democracies*, sect. 2).

(81) مساهمة مقدمة من رونالد كيهالي أوميدو.

(82) انظر https://aceproject.org/ace-en/topics/ge/ge9/lgbti-groups-advocating-for-political-inclusion.

(83) انظر A/68/299.

(84) UNDP, "Supporting the introduction of temporary special measures (TSMs): guidance for UNDP country offices" (New York, 2023).

(85) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

(86) Rodríguez, *Building Inclusive Democracies*, sect. 3.2.1.1.

(87) مساهمة مقدمة من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، الصفحة 1. انظر أيضا بوابة الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالتحصيص الجنساني، متاحة عبر الرابط التالي: https://genderquota.org/about.

(88) مساهمة مقدمة من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين بشأن كوستاريكا وبيرو، الصفحتان 3 و 6.

الاعتراف القانوني بمغايَرة الهوية الجنسانية وبالهويات الجنسانية الثالثة والاعتراف الرسمي في بنغلاديش الضوءَ على الالتباس الحالي، وعلى الحاجة إلى تَوخّي الوضوح كوسيلة للإدماج الحقيقي[89]،[90]. وفي سياق الانتماء إلى الشعوب الأصلية، فإن الأحكام المتعلقة بالتحديد الذاتي للهوية باعتبارها "موخي" (muxe) هي أحكام سديدة في المكسيك[91].

25 - وفيما يتعلق بالنساء المنتخَبات، سلَّطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على نقص تمثيل النساء اللاتي يواجهن أشكالا متقاطعة من التمييز، بما في ذلك النساء ذوات الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، ونساء الشعوب الأصلية، والمهاجرات، والشابات، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء الملونات[92]. وقررت المحكمة الانتخابية العليا في البرازيل في عام 2018 تفسير الحصة المخصصة للمرشحات للانتخابات البالغة 30 في المائة والمنصوص عليها في قانون الانتخابات على أنها تشمل النساء مغايرات الهوية الجنسانية، مما أدى - وفقا لتحليل أجرته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان - إلى زيادة كبيرة في عدد النساء مغايرات الهوية الجنسانية اللواتي ترشحن للمناصب وفزن في المنافسات الانتخابية، على الرغم من محاولات بعض السياسيين حصر تفسير "الجنس" في الفقه القانوني ذي الصلة في الجنس البيولوجي[93]،[94].

26 - ومن الواضح أن الحصص القانونية والإلزامية للمرشحين من أفراد مجتمع الميم التي أُقِرّت في المكسيك[95] أدت إلى زيادة عدد الأشخاص من مغايري الهوية الجنسانية الذين يترشحون للمناصب ويتم انتخابهم، بيد أنه هناك أيضا تقارير عن "انتحال الهوية الجنسانية" لأغراض التسجيل[96]. وتُشكل مِثل هذه الحالات ضررا على النساء، بما في ذلك النساء مغايرات الهوية الجنسانية، والأفراد مغايرو الهوية الجنسانية عموما، باعتبارهما فئتين مستقلتين ومتداخلتين تعرضتا للتهميش تاريخيا، لا سيما إذا ما أدى ذلك إلى الخلط بين التحديد الاحتيالي للهوية والإفصاح الحقيقي عن الهوية الجنسانية، مما يصب في صالح السرديات الضارة المناهضة لمغايري الهوية الجنسانية، خاصة إذا ما أدى ذلك إلى إطلاق دعوات لفرض متطلبات إضافية مرهقة للتحقق من مغايَرة الهوية الجنسانية، الأمر الذي يخلق عقبات أمام التحديد الرسمي للهوية، ومن ثمّ المشاركة[97].

(89) High Court of Bombay, *Anjali Guru v. State of Maharashtra*, Writ Petition (Stamp) No. 104 of 2021.

(90) International Republican Institute, "Understanding the lives of Bangladesh's LGBTI community" (Washington D.C., 2021).

(91) انظر Regina Waugh, "Lessons on gender equality and women's political participation", Election Case Law Analysis Series (October 2021).

(92) مساهمة مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من أجل وضع التوصية العامة رقم 40 بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار.

(93) OEA/Ser.L/V/II.170 Doc.184 (انظر الحاشية 28)، الصفحة 71.

(94) مساهمة مقدمة من منظمة VoteLBGT، الصفحة 2.

(95) مساهمة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، الصفحة 2. انظر الحكم الصادر عن المحكمة الانتخابية الوطنية SUP-RAP-121/2020 الذي أدى إلى صدور قرار المعهد الانتخابي الوطني.

(96) مساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 11؛ ومساهمة مشتركة مقدمة من Network of LGBTI Litigants of the Americas، و LGBTTTI and Sex Workers Coalition with work before OAS، و Regional Network without LGBTI Violence of Latin America and the Caribbean، الصفحة 2.

(97) José Luis Vargas Valdez, SUP-JDC-304/2018 y acumulados (casos *muxes*).

27 - وقد تؤثر متطلبات تسجيل المرشحين الأخرى التي تبدو محايدة على المرشحين المحتملين من مجتمع الميم أكثر من غيرهم. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الأصعب على المرشحين الذين يفصحون علنا عن أنهم من مجتمع الميم أو المرشحين الذين يدعمون المساواة في الحقوق لأفراد مجتمع الميم الوفاءُ بمطلب جمع التواقيع الداعمة من المسؤولين المنتخَبين الحاليين في بيئة تتسم بالاستقطاب وتعج بالخطاب المعادي للمثلية الجنسية[98].

28 - ويوفر تنفيذ قوانين الانتخابات من خلال الأنظمة والممارسات الإدارية فرصا كبيرة للترويج لمشاركة أفراد مجتمع الميم. وعلى الأنظمة أن تيسِّر المشاركة الحقيقية لجميع المواطنين، وأن تُصاغ في ظل إدراك للجوانب التمييزية غير المقصودة، وأن تعالج العوائق التي تحول دون المشاركة الانتخابية بسبب التشريعات أو الممارسات الإدارية. وهيئات إدارة الانتخابات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، حتى عندما لا تتناول القوانين الانتخابية مسألة الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية على وجه التحديد، ينبغي أن يكون مبدأ الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين هو الأساس لإزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة لأفراد مجتمع الميم.

خامسا - إدارة الانتخابات

29 - تُيسِّر إدارة الانتخابات حق التصويت والتَرشُّح في الانتخابات. وتعمل هيئات إدارة الانتخابات على إنفاذ الالتزامات على المستوى الوطني من خلال أنشطة محدَّدة لازمة لإدارة الانتخابات، وكذلك من خلال اعتماد وتنفيذ أنظمة محدَّدة وملزمة. وتختلف وظائف هذه الهيئات باختلاف كل سياق محدد، ولكن الأدوار المشتركة تشمل الاضطلاع بتسجيل الناخبين والمرشحين، ووضع برامج التربية المدنية وتثقيف الناخبين، وإدارة إجراءات التصويت، ونقل النتائج. ويشكل ضمانُ أن يتمكن جميع المرشحين والناخبين من ممارسة حقوقهم السياسية دون تمييز، بما يشمل الحماية المنصوص عليها صراحةً فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية، مسؤوليةً أساسيةً تقع على عاتق هيئات إدارة الانتخابات، التي يمكن أن تكفل إجراء عمليات انتخابية أكثر شمولاً وشفافيةً ومصداقيةً.

30 - وبالإضافة إلى استعراض الأنظمة والمبادئ التوجيهية وتنقيحها الضروري لضمان الحماية من التمييز والعنف ضد أفراد مجتمع الميم في العمليات الانتخابية، يمكن لهيئات إدارة الانتخابات اتخاذ خطوات إضافية لجعل المشاركة الفعالة حقيقة واقعة. وينبغي أن تستثمر هذه الهيئات في تدريب مسؤولي الانتخابات في مجال عدم التمييز. وأشارت عدة مساهمات إلى وجود ممارسات جيدة في هذا الصدد[99]. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير له إلى أمثلة على الممارسات الجيدة التي شملت تدريب الموظفين والأحزاب السياسية والناخبين على السواء، سواءً في القضايا العامة المتعلقة بمكافحة التمييز أو في بعض التفاصيل مثل التعامل مع أفراد مجتمع الميم وتحديد هوية الناخبين[100].

(98) مساهمة مقدمة من منظمة Coming Out+، الصفحة 2.

(99) مساهمة مقدمة من Centro de Promoción y Defensa de los Derechos Sexuales y Reproductivos، الصفحة 4. سلَّطت أوروغواي الضوء بشكل خاص على أهمية تدريب المسؤولين الحكوميين في المساهمة التي قدمتها. European Union, *Election Observation Mission: El Salvador 2019 –Final Report*، الصفحة 23.

(100) Rodríguez, *Building Inclusive Democracies*, sect. 3.1.4.

31 - ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات كذلك أن تضمن بشكل استباقي توفير معلومات للناخبين موجَّهة لأفراد مجتمع الميم. ويبرز هذا الأمر كممارسة جيدة في بعض البلدان، مثل باكستان وبيرو وغواتيمالا ونيبال[101]. وتُظهر هذه الحملات الإعلامية وحملات التوعية للناخبين أن هيئة إدارة الانتخابات تستثمر في حماية مصالح المجتمعات المحلية المهمشة، مع تعزيز ظهور أفراد مجتمع الميم وإرسال إشارة واضحة عن مكانتهم على قدم المساواة في العملية الانتخابية. وتُسلِّط هذه الخطوات الضوء على المسؤولية الفريدة الملقاة على عاتق هيئات إدارة الانتخابات في الإشراف على كل من الصلاحية القانونية للعملية الانتخابية وشرعيتها عموما لدى الجمهور وتعزيز هذه الصلاحية القانونية والشرعية.

32 - ويمكن أن تنظر هيئات إدارة الانتخابات في إمكانية وضع سياسات داخلية تهدف إلى الترويج لمشاركة أفراد مجتمع الميم كمسؤولين وموظفين في الانتخابات. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره إلى عدة أمثلة إيجابية في هذا الصدد، مثل بروتوكول ضمان المساواة في الحقوق لموظفي الانتخابات من مغايري الهوية الجنسانية في المكسيك[102]. وفي السياقات التي تتسم بالعدائية، قد يحجم أفراد مجتمع الميم عن تَولّي وظائف قيادية وسياسية في هيئات إدارة الانتخابات التي تفترض مسبقا نوعا من الظهور على الواجهة، وقد لا تُتاح لهم أيضا فرصة الوصول إلى هذه المناصب بسبب انتشار القوالب النمطية والتمييز على نطاق واسع[103]. وفي المقابل، يمكن فهم عدم وجود شخصيات بارزة جدا من مجتمع الميم في مناصب السلطة العامة على أنه ينزع الشرعية بقدر أكبر عن إمكاناتهم في الحيز المدني ومكانتهم في النظام السياسي.

سادسا - إطار عمل الحملات الانتخابية

33 - توفر الحملات، باعتبارها الواجهة العامة للدعاية الانتخابية، حيزا للمرشحين للتعبير عن وجهات النظر السياسية المتنافسة. وغالبا ما يكون هذا هو الوقت الذي يتم فيه إعادة تشكيل الخطاب السياسي (وتغذيته بنزعة التطرف في كثير من الأحيان) سعيا للحصول على دعم الناخبين[104]. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره إلى أن "القمع النشط للأقليات الجنسية والجنسانية على يد الحكومات يبدو أنه مرتبط أيضا بالديناميات السياسية"، ولاحظ أن "جعل أقليةٍ محتقرةٍ اجتماعيا كبشَ فداء هو وسيلة لتوطيد السلطة وتبرير السياسات المحافظة وتشتيت الانتباه عن قضايا أخرى"[105]. وعلى النحو الذي أشارت إليه إحدى المساهمات المقدمة، فإن "المشاعر المعادية لمجتمع الميم الموسَّع هي وسيلة قوية لتشتيت انتباه الناس، وإضفاء الشرعية على الإجراءات الخارجة عن القانون، وتوطيد السلطة"[106]. وقد لاحظ المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات استمرار العقبات وتَجدُّد الاعتداءات على حق المرأة

(101) المرجع نفسه، sect. 3.2.1.4.

(102) المرجع نفسه، sect. 3.1.1.

(103) Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Gender, Diversity and Justice: Overview and Recommendations* (Warsaw, 2019), p. 15.

(104) European Union, *Election Observation Mission to Guatemala 2023: Final Report (2023)*, p. 28.

(105) Jeffrey O'Malley and Andreas Holzinger, *The Sustainable Development Goals: Sexual and Gender Minorities*, p. 73.

(106) مساهمة مقدمة من مبادرة GLIDE، الصفحة 8.

في التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، بما في ذلك على أساس ميولها الجنسية و/أو هويتها الجنسانية، ومن جراء التَأثُّر بقوالب نمطية متعددة، فضلا عن تزايد الاعتداءات على النساء العاملات في مجال قضايا مجتمع الميم[107]. ويمكن لمثل هذه الهجمات أن تمنع الأشخاص المستهدفين بشكل مباشر من المشاركة في العديد من العمليات العامة المرتبطة بتثقيف الناخبين بشأن القضايا الرئيسية، وأن تثبط إقبال الناخبين والتَرشُّح للمناصب. ويمكن أن تكون حماية الحقوق الأساسية في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك فرض قيود موضوعية ومعقولة عليها والحماية الفعالة من خطاب الكراهية، بمثابة آلية لصون بيئة الحملات من نزعة التطرف وحماية أفراد مجتمع الميم من التشهير والترهيب والعنف[108].

34 - والقدرة على ممارسة حرية تكوين الجمعيات بصورة رسمية من خلال التسجيل القانوني تعود بالفائدة على "استدامة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على تعزيز المساواة وحقوق الإنسان لأفراد مجتمع الميم الموسَّع"، وذلك في سياق العمليات الانتخابية أيضا. وعلى العكس من ذلك، فإن القيود غير المعقولة التي تُفرَض على تسجيلها تشجع "عدم إبراز منظمات مجتمع الميم الموسَّع في نظر هيئات الدولة وعموم الجمهور [وهو ما] يزيد من صعوبة النهوض بسياسات غير تمييزية شاملة للجميع"[109]. وقد وجدت دراسة استقصائية أجرتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أن "إيجاد بيئة أكثر أمانا يستطيع فيها أفراد مجتمع الميم الموسَّع أن ينظموا أنفسهم"، بالإضافة إلى "الدعم المقدَّم من المنظمات والنشطاء الذين يمثلون الفئات المهمشة الأخرى" يساهمان بشكل كبير في مشاركتهم السياسية[110]. وقد يكون ذلك مناسبا أيضا للأحزاب السياسية التي تدرج حقوق أفراد مجتمع الميم كعنصر صريح في برامجها.

سابعا - الكراهية المسيَّسة للمثلية الجنسية في الحملات الانتخابية

35 - يكتسي التلاعب في التحيز ونشر كراهية المثلية الجنسية أهمية خاصة في السياق السياسي للانتخابات، بما في ذلك كيفية الجمع بين كراهية المثلية الجنسية والتحيز الجنسي وكراهية مغايري الهوية الجنسانية، وكذلك الجمع بينها وبين العنصرية والتمييز ضد المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة. وقد تؤثر كل واحدة من هذه الممارسات الإقصائية على الجماعات الفرعية المتنوعة التي تُجمَع تحت مصطلح مجتمع الميم تأثيرا مختلفا، ويجب أن تراعي الجهودُ الوقائية والعلاجية هذه الاختلافات[111]. وتُجمِع البحوث على الإشارة إلى أن كراهية المثلية الجنسية يتم إنتاجها اجتماعيا[112]، ويرى الباحثون أن "كراهية المثلية الجنسية هي استراتيجية مقصودة، تتبناها الدولة والجهات الفاعلة

(107) انظر A/75/184.

(108) انظر A/HRC/56/49.

(109) Outright International, *The Global State of LGBTIQ Organizing: The Right to Register and the Freedom to Operate, 2023* (New York, 2023), p. 7.

(110) مساهمة مقدمة من مبادرة GLIDE، الصفحتان 5 و 6.

(111) Václav Štětka and Sabina Mihelj, "Mainstreaming illiberalism: the rise of immigration and LGBTQ+ rights as polarizing issues" in *The Illiberal Public Sphere: Media in Polarized Societies* (Cham, Switzerland, Palgrave Macmillan, 2024).

(112) *Homophobias: Lust and Loathing across Time and Space*, David A.B. Murray, ed. (Durham, North Carolina, United States, Duke University Press, 2009).

الاجتماعية"[113]. وبهذا المعنى – أيْ توظيف العداء الاجتماعي كاستراتيجية سياسية – يربط الباحثون بين كراهية المثلية الجنسية والأشكال الأخرى من جعل الآخرين كبشَ فداء والنزعات المعادية للأجانب في الحياة السياسية. وفي العديد من السياقات، لا تظهر قضايا مجتمع الميم على الإطلاق في الحملات السياسية، إذ يُنظر إليها على أنها عائق من شأنه أن يضر بفرص المرشح[114]. كما قدمت البحوث الأكاديمية تحليلا قيّما للظروف المواتية للمشاركة الانتخابية الشاملة للجميع، لا سيما في سياق الحملات الانتخابية[115].

36 – وكثيرا ما يرتبط الاضطلاع بدور سياسي بارز للغاية في بيئة معادية بتزايد كبير في احتمالات التعرض لجميع أشكال العنف، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الحياة[116]. وأشارت عدة تقارير إلى أن الزيادة في عدد الأشخاص الذين يفصحون علنا عن أنهم من مجتمع الميم والذين يتنافسون في الانتخابات ترتبط بزيادة في حالات العنف المسجَّلة ضدهم، كما هو مبين في حالتي البرازيل وكولومبيا[117]. وبالمثل، كانت هناك زيادة حادة في الخطاب المعادي للمثلية الجنسية في كينيا في أعقاب قرار المحكمة العليا التاريخي الذي سمح لمجموعة تنتمي إلى مجتمع الميم أن تُسجَّل وتعمل بشكل رسمي[118].

37 – ومن بين العديد من التعابير المجازية المضلِّلة والمشوِّهة للسمعة التي تُستخدم ضد أفراد مجتمع الميم، ولا سيما أثناء الحملات الانتخابية، هو أنهم يُروِّجون لقيم أجنبية[119]. ويتجلى هذا الأمر أيضا في أوضاع ما بعد الاستعمار، على النحو الوارد في تقرير الخبير المستقل لعام 2023، حيث يظهر كيف أن أنظمة ما بعد الاستعمار تشجب حقوق مجتمع الميم باعتبارها آتية من الخارج وتعيد، في الوقت نفسه، تطبيق وتنشيط الأطر القانونية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية من أجل قمع أفراد مجتمع الميم[120]. وقرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي الصادر في عام 2023 بإعلان "الحركة الدولية العامة لمجتمع الميم" حركةً متطرفةً هو مثال سخيف على الربط بين الدعوات المطالِبة بحقوق أفراد مجتمع الميم من جهة، والنفوذ الأجنبي الخبيث من جهة أخرى[121].

(113) *Global Homophobia: States, Movements, and the Politics of Oppression*, Meredith L. Weiss and Michael J. Bosia, eds. (Champaign, Illinois, United States, University of Illinois Press, 2013).

(114) دراسة استقصائية أجراها المعهد الجمهوري الدولي في "فهم حياة مجتمع الميم في بنغلاديش" (Survey by the International Republican Institute in "Understanding the lives of Bangladesh's LGBTI community")؛ ومساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 9.

(115) *Gender and LGBTQ Issues in Election Processes: Global and Local Contexts*, Routledge Studies in Gender, Sexuality and Politics Series, Paulina Barczyszyn-Madziarz and Przemyslaw Żukiewicz, eds. (Abingdon, Oxon, United Kingdom, Routledge, 2022).

(116) مساهمة مشتركة مقدمة من Network of LGBTI Litigants of the Americas، و LGBTTTI and Sex Workers Coalition with work before OAS، و Regional Network without LGBTI Violence of Latin America and the Caribbean، الصفحة 3؛ ومساهمة مقدمة من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين، الصفحتان 4 و 5.

(117) مساهمات مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 7؛ ومنظمة Caribe Afirmativo، الصفحة 6؛ ودين بوردود.

(118) مساهمة مقدمة من رونالد كيهالي أوميدو.

(119) انظر A/78/288.

(120) A/78/227.

(121) مساهمتان مقدمتان من منظمة Coming Out+، الصفحتان 3 و 4؛ والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، الصفحة 6.

38 - وتُسلِّط البحوث الأكاديمية بشأن المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي الضوء على أن النقاش الدائر حول المساواة لأفراد مجتمع الميم عادة ما يدخل إلى الخطاب السياسي[122]. وتتسم السلطوية بتقييد الحقوق الأساسية اللازمة للمشاركة السياسية الحقيقية، فضلا عن نشر التعصب القائم على "الاختلاف" المتصوَّر[123] الذي قد يشمل الرأي السياسي أو الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وغالبا ما يُصاغ التحيز المناهض لمجتمع الميم في سرديات مضلِّلة عن الدفاع عن الأطفال والأُسرة التقليدية والأمة، وتبرز هذه التعابير المجازية، على النحو المذكور أعلاه، بشكل متزايد خلال فترات الانتخابات[124]. واللجوء إلى التحيز المناهض لمجتمع الميم يكرر ويعزز الهيمنة الراسخة منذ فترة طويلة لادعاء معين بالذكورة وهيمنة الرجال على السياسة. وفي هذا الصدد، يشير نعت المثلية الجنسية لدى الذكور بالسلوك المَرَضي إلى الصلات بين معيارية الغيرية الجنسية والهيمنة الذكورية في الحياة السياسية[125]. وغالبا ما يكون إبراز صورة الذكورة المهيمنة سمة مرغوبة لدى السياسيين، مما يعكس ميلا نحو معيارية الغيرية الجنسية في الحياة السياسية. والصلة بين الشعبوية، والهيمنة الذكورية، والسلطوية، هي موضوع أساسي لدى العديد من الباحثين الحاليين في مجال السلطوية المتصاعدة[126].

39 - وبرزت عبارة "الأيديولوجية الجنسانية" التي تشير إليها عادة الحركات المناهضة للمنظور الجنساني وللحقوق، باعتبارها عبارة شاملة مهيمنة تنطوي على محاولة شريرة لتقويض النظام الاجتماعي من خلال العبث بالأعراف المتعلقة بالجنسين. وتُستخدم هذه العبارة لمعارضة الحقوق الإنجابية وحقوق أفراد مجتمع الميم، وتؤثر على البيئة العامة التي تجري فيها الانتخابات[127]. وفي إحدى المساهمات، لوحظ أنه حتى عندما لا تمضي المقترحات التشريعية المعارضة لـ "الأيديولوجية الجنسانية" قُدما في البرلمان، فإنها تساهم "في خلق مناخ من عدم اليقين والقلق"[128]. وفي مساهمة أخرى، لوحظ كيف أن استخدام "الأيديولوجية الجنسانية" كمفهوم "يضفي الشرعية على ممارسة أنواع مختلفة من العنف القائم على التحيز ضد مجتمع الميم الموسَّع"[129].

---

(122) Sasha Roseneil and others, "Changing landscapes of heteronormativity: the regulation and normalization of same-sex sexualities in Europe", *Social Politics: International Studies in Gender, State and Society*, vol. 20, No. 2 (May 2013), p. 169.

(123) Bob Altemeyer, "The other 'authoritarian personality'", *Advances in Experimental Social Psychology*, vol. 30 (1998), pp. 47–92.

(124) مساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 10؛

(125) Louis Crompton, *Homosexuality and Civilization* (Cambridge, Harvard University Press, 2003), pp. 49–110.

(126) Betul Eksi and Elizabeth A. Wood, "Right-wing populism as gendered performance: Janus-faced masculinity in the leadership of Vladimir Putin and Recep T. Erdogan", *Theory and Society*, vol. 48, No. 5 (November 2019), pp. 733–751.

(127) مساهمة مقدمة من منظمة Frontline AIDS، الصفحة 2.

(128) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 6.

(129) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo، الصفحة 2؛

40 - ويُستخدم أيضا التهديد المتصوَّر لما يسمى بـــ "الأيديولوجية الجنسانية" في بعض السياقات من قِبَل السياسيين لتشتيت انتباه الجمهور عن قضايا أخرى[130]، وغالبا ما يقومون بذلك من خلال الأساليب الباحثة عن الإثارة[131]. وفي عدة مساهمات، أُشير إلى أن بعض السياسيين "ينفذون حملات انتخابية تتسم بالتمييز وتُروِّج للخطاب المناهض للحقوق كاستراتيجية لكسب الأصوات"[132]، أو للمساعدة في توطيد الدعم في العمليات السياسية الأخرى[133]، أو لتحقيق مكاسب سياسية تقوم على استغلال التحيز[134].

41 - وقد سبق للخبير المستقل أن سلط الضوء على استخدام مصطلح "الأيديولوجية الجنسانية" وإعادة تعريفه باعتباره "خطابا مناهضا للحقوق، يسعى من خلاله الزعماء السياسيون والدينيون إلى تقييد حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص المتنوعين جنسانياً"[135]. وفي إحدى المساهمات، لوحظ كيف أن الخطاب المناهض لمجتمع الميم يُقدَّم أحيانا على أنه خطاب ديني محمي بحرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد[136]. وغالبا ما يكون تنميط قضايا مجتمع الميم في الحملات الانتخابية، بهدف إثارة ردود فعل سلبية وتعزيز الآفاق السياسية، أمرا مخططا ومقصودا.

42 - والاستفتاءات، التي كثيرا ما تنطوي على أسئلة استفزازية أو مضلِّلة، هي إحدى الآليات المستخدمة لتغذية نزعة التطرف في الخطاب السياسي، أو لتشتيت انتباه الناخبين عن القضايا الملحة الأخرى. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، أجرت هنغاريا استفتاءً على حظر المواد التعليمية ذات المحتوى المتعلق بالتنوع الجنساني والجنسي. وكانت الأسئلة مضلِّلة وازدرائية في آن واحد، وكانت تعزز الأساس المنطقي للتشريع المقترح باعتباره يحمي الأطفال من التأثيرات الضارة. وفشل الاستفتاء بسبب ضعف الإقبال الذي لم يرقَ إلى مستوى المشاركة المطلوبة[137].

43 - وقد يُوجَّه الخطاب المتعصب، القائم على العداء وإثارة الخوف وخطاب الكراهية، نحو أهداف مختلفة، اعتمادا على المناخ السياسي والاهتمامات الاجتماعية البارزة في أي وقت من الأوقات. وقد يُستهدَف المهاجرون والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية واللغوية والدينية بخطاب مهين لتحقيق منافع سياسية[138]. وقد يُستهدَف أفراد مجتمع الميم على وجه التحديد في الخطابات أثناء الحملات، أو قد يُعبَّر عن العداء بعبارات أكثر عمومية تنم عن كراهية للأجانب. وتتمثل إحدى السمات الشائعة لكراهية الأجانب في اختلاق "الآخر" باعتباره تهديدا للنموذج السائد. ويتفاقم التمييز والعداء عندما يُستهدَف أفراد

(130) Graeme Reid, "Hungary's path puts everyone's rights in danger", Social Europe, 6 October 2021؛ و Graeme Reid, "Russia, homophobia and the battle for 'traditional values'", Social Europe, 17 May 2023.

(131) مساهمة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، الصفحة 6.

(132) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 6.

(133) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo، الحاشية 8.

(134) مساهمة مقدمة من منظمة ReportOUT، الصفحة 9.

(135) A/73/152، الفقرة 27.

(136) مساهمة مقدمة من Centro de Promoción y Defensa de los Derechos Sexuales y Reproductivos، الصفحة 5.

(137) Ryan Thoreson, "Hungarian groups fight fines for supporting LGBT rights: government should halt relentless attacks on civil society", Human Rights Watch, 22 April 2022.

(138) انظر A/HRC/26/30 ومساهمة مقدمة من شبكة Cattrachas Lesbian Network، الصفحة 2.

مجتمع الميم، بالإضافة إلى ذلك، على أساس خصائص أخرى، مثل العرق أو المعتقدات الدينية[139]، أو على أساس كونهم مهاجرين[140].

ثامنا - إجراء الحملات

44 - يشكل التحريض على العنف ضد أفراد مجتمع الميم مصدر قلق كبير خلال الحملات الانتخابية، حيث يتم تضخيم الخطاب السياسي. وتحظر 51 دولة تقريبا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل صريح التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز على أساس الميل الجنسي[141]. وقد تزيد ديناميات الحملات السياسية من صعوبة إنفاذ الأنظمة المتصلة بخطاب الكراهية، حيث إن إنفاذ هذه الأنظمة سيعتمد في كثير من الأحيان على المداولات الدقيقة للمحاكم المستقلة والإجراءات القانونية التي لا يمكنها تطبيق هذه الأنظمة بسرعة وفعالية أثناء الانتخابات.

45 - ويمكن أن يكون التحيز فيما يتعلق بالميل الجنسي أو الهوية الجنسانية عاملا مشددا للعقوبة في الولايات القضائية التي يوجد فيها حكم من هذا القبيل. وقد تنطبق أحكام محدَّدة على المخالفات التي يرتكبها الموظفون الحكوميون. ومثل هذه الأنظمة موجودة، على سبيل المثال، في أنغولا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا ومنغوليا وهندوراس، وكذلك في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وتعترف هذه الأحكام بالميل الجنسي (وفي حالات أكثر ندرة، بالهوية الجنسانية) كمجالات مثيرة للقلق بسبب التمييز المستهدف ويمكن أن يكون لها تأثير رادع على العنف. وتوفر هذه الأحكام القانونية أيضا أسسا لتدريب أكثر تعمقا وشمولا لموظفي إنفاذ القانون وقطاع العدالة المكلفين بضمان سلامة الناخبين والمرشحين.

46 - وللعنف تأثير مثبط بشكل خاص على المشاركة السياسية[142]. ففي السياقات التي تتردد فيها السلطات في الاعتراف بجرائم الكراهية أو مقاضاة مرتكبيها، قد يواجه أفراد مجتمع الميم واقعا تُرتكب فيه جرائم الكراهية في ظل إفلات من العقاب. وفي السياقات الانتخابية، يساهم كذلك تأخر السلطات في الاستجابة للشكاوى المتصلة بخطاب الكراهية أثناء الحملات السياسية في خلق شعور بالإفلات من العقاب على مثل هذه التجاوزات ويساهم في إيجاد مناخ يسوده الخوف[143]. وفي العديد من السياقات، ينظر نشطاء مجتمع الميم إلى وكالات إنفاذ القانون كمصدر للمضايقة أو التهديد، وليس الحماية، وذلك أساسا نتيجة لتاريخ من الاضطهاد والمضايقات من قِبَل الشرطة وقوات الأمن[144]. وبالمثل، فإن أي قيود تُفرَض على حقوق أفراد مجتمع الميم من خلال التشريعات لها تأثير سلبي على المشاركة السياسية، إذ إنها تخلق حالة من عدم الاستقرار القانوني وانعدام الأمن الاجتماعي عن طريق تصنيف أفراد مجتمع الميم كمواطنين من الدرجة الثانية[145].

(139) مساهمة مقدمة من منظمة VoteLGBT، الصفحة 9.

(140) مساهمة مقدمة من Submission by Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 10.

(141) https://database.ilga.org/incitement-violence-lgbti.

(142) انظر European Union Election Observation Mission, “Honduras: final report –general elections 2017”.

(143) مساهمة مقدمة من شبكة Cattrachas Lesbian Network، الصفحة 3.

(144) مساهمة مقدمة من مبادرة GLIDE، الصفحة 8.

(145) مساهمتان مقدمتان من منظمة Frontline Aids، الصفحة 4؛ و Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحة 2.

47 - وتعالج الأطر القانونية بشكل متزايد مسألة العنف السياسي القائم على النوع الجنساني، ولكنها غالبا ما تفعل ذلك مع التركيز بشكل خاص على النساء، دون الاهتمام بتجربتهن وبتجربة النساء مغايرات الهوية الجنسانية أو المثليات، أو التفريق بين التجربتين. وعلى الرغم من الاهتمام العالمي المتزايد بالعنف والاضطهاد القائمين على النوع الجنساني باعتبارهما يُطبِّقان القوالب النمطية الجنسانية على العديد من الأشخاص المختلفين جنسانيا، فإن الافتراضات الموجودة في إطار القوانين الوطنية الحالية بشأن العنف الجنساني قد تتخلف عن أوجه التقدم هذه[146]،[147]. وتعترف اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما بالطبيعة الهيكلية للعنف الجنساني ونطاقه، وتعرّف "النوع الجنساني" بأنه "يعني الأدوار والسلوكيات والأنشطة والخصائص المركبة اجتماعيا التي يعتبرها مجتمع معيَّن مناسبة للنساء والرجال"[148]. وقد سبق للخبير المستقل أن دعا إلى إيلاء الاهتمام في الجهود المبذولة للقضاء على العنف والتمييز الجنسانيين "للطريقة التي يواجه بها الأشخاص المختلفون جنسانيا التمييزَ الجنساني، سواء كانوا متوافقي الجنس أو مغايري الهوية الجنسانية أو متنوعين جنسانيا أو من ذوي الهوية الجنسية الغيرية أو مثليي الجنس، وذلك لضمان فهم دقيق لعناصر الوقاية والانتصاف على حد سواء"[149].

48 - وفي سياق الأمريكتين، لاحظ مراقبون دوليون ومراقبون من المواطنين حالات عنف ضد المرشحين من مجتمع الميم في البرازيل وبيرو وشيلي والمكسيك وهندوراس[150]. كما لوحظت حالات انطوت على خطاب الكراهية في البرازيل[151] وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)[152] وهندوراس[153]. ومن المفارقات أنه في البيئات التي لا تُسجَّل فيها حالات عنف ضد مرشحين من مجتمع الميم، قد يكون ذلك بسبب عزوف الأشخاص الذين يفصحون علنا عن أنهم من مجتمع الميم عن التَرشُّح للمناصب بسبب "البيئة العدائية التي لا تساعد على المشاركة السياسية"[154]. ولاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في غواتيمالا أنه نظرا لأن السرديات المعادية للمثلية الجنسية أصبحت محورية في الجولة الثانية من الانتخابات، امتنعت جماعات مجتمع الميم "عن المشاركة الفعالة في الجولة الثانية من العملية الانتخابية، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع خطر العنف الذي يتعرضون له"[155].

(146) مساهمة مقدمة من منظمة VoteLGBT، الصفحة 6.

(147) لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3 (2012) بشأن تنفيذ المادة 14، الفقرة 39.

(148) *Council of Europe Treaty Series*, No. 210, art. 3 (c).

(149) A/HRC/47/27، الفقرة 93.

(150) منظمة الدول الأمريكية، التقرير الأولي بعد الجولة الثانية من الانتخابات في البرازيل (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، الصفحة 15؛ ومساهمة مقدمة من Observatorio Latinoamericano y del Caribe de los Derechos Políticos y Electorales de las Personas Trans، الصفحتان 8 و 9.

(151) OAS, Electoral Observation Mission, *2020 Municipal Elections: Brazil* (Final Report), p. 99.

(152) OAS, Electoral Observation Missions, *General Elections 2019 and 2020: Plurinational State of Bolivia (Final report)*, annexes, p. 171.

(153) OAS, Electoral Observation Mission, *General Elections: November 28, 2021 – Republic of Honduras (Final Report)*, p. 7.

(154) مساهمة مقدمة من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين، الصفحة 3.

(155) European Union, *Election Observation Mission to Guatemala*, p. 28.

49 - ولاحظ مراقبو الانتخابات أيضا كيف أصبح موضوع عدم التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية قضية تثير الاستقطاب في الحملات الانتخابية، مما زاد من حدة الخطاب العدائي[156]. وفي بعض الحالات، ترتبط التصريحات المهينة لأفراد مجتمع الميم بمحاولات ربط قضايا مجتمع الميم بالمعارضين السياسيين[157]. وفي عام 2019، اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا أثار مخاوف بشأن "التصريحات المعادية للمثلية الجنسية وخطابات الكراهية التي تستهدف أفراد مجتمع الميم [...] لا سيما في سياق الانتخابات" ودعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى "رصد خطاب الكراهية من قِبَل السلطات العامة والمسؤولين المنتخبين، وكذلك أثناء الانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية، واتخاذ تدابير وعقوبات حازمة وملموسة ضده"[158]،[159].

50 - وغالبا ما ترتبط حملات التضليل الإعلامي بشكل مباشر بالتمييز الذي يتعرض له أفراد مجتمع الميم. ونشر معلومات خاطئة ومضلِّلة عن أفراد مجتمع الميم يشجع وصمة العار[160]. وكما أشار المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، فإن "بيانات الوصم التي يدلي بها المسؤولون العموميون ضد أفراد مجتمع الميم الموسَّع تخلق بيئة مواتية للعنف ضد أفراد هذا المجتمع والنشطاء في مجال الحقوق الجنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على حماية حقوق هذه المجموعات"[161].

51 - وغالبا ما تتضمن الحملات الانتخابية ما يسمى بـ "الأطراف الثالثة"، أي الأفراد أو المنظمات من غير الأحزاب السياسية أو المرشحين الذين يقومون بحملات انتخابية لصالح، أو ضد، أحزاب أو قضايا معينة أو مرشحين معينين[162]. ونادرا ما يتم تنظيم دور الأطراف الثالثة، مثل المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، في الحملات الانتخابية بسبب صعوبة التمييز بين الأنشطة العادية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني وحتى الأعمال التجارية وبين مشاركة هذه الجهات في العمل السياسي في سياق الانتخابات. وقد تساعد زيادةُ الشفافية في تنظيم مشاركة الأطراف الثالثة في الحملات السياسية المنظماتِ العاملة في مجال حقوق الإنسان الخاصة بأفراد مجتمع الميم على المشاركة رسميا في دعم مواقف سياسية معيَّنة. وقد يساعد التنظيم الأكثر تفصيلا أيضا في تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمنظمات التي تستخدم خطابا تمييزيا أو تُحرِّض على العنف ضد أفراد مجتمع الميم.

---

(156) منظمة الدول الأمريكية، بعثة مراقبة الانتخابات، "الانتخابات الوطنية: كوستاريكا (التقرير النهائي)"، الصفحة 5.

(157) OSCE, Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Final Report on the 2023 General Elections in Türkiye* (Warsaw, 2023), p. 16.

(158) European Parliament resolution on public discrimination and hate speech against LGBTI people, including LGBTI free zones (2019/2933(RSP)) (*Official Journal of the European Union*, C 255/7, 29 June 2021, para. 26).

(159) Katharina Eisele, *The 2020–2025 LGBTIQ Equality Strategy: Implementation Overview*, European Parliamentary Research Service (Brussels, 2023), p. 26.

(160) OSCE, Office for Democratic Institutions and Human Rights, "Final report on the 2020 parliamentary elections in Kyrgyzstan" (Warsaw, 2020), p. 11.

(161) A/78/288، الفقرة 88.

(162) *Funding of Political Parties and Election Campaigns: A Handbook on Political Finance*, Elin Falguera, Samuel Jones and Magnus Ohman, eds. (Strömsborg, Sweden, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2014), pp. 189 and 190.

تاسعا - تمويل الحملات الانتخابية

52 - تشكل إمكانية الحصول بصورة منصفة على التمويل للحملات الانتخابية عنصرا هاما في المشاركة الانتخابية. وقد يتأتى التمويل للحملات الانتخابية من التبرعات المقدمة إلى المرشحين أو الأحزاب السياسية، وكذلك من الإعانات الحكومية. وبغض النظر عن النظام الانتخابي، قد يتأثر توزيع الموارد على الجهات السياسية الفاعلة من مجتمع الميم بتَصوُّر بشأن الجدوى السياسية للمرشح على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وعندما لا يشارك أفراد مجتمع الميم إلا بشكل هامشي في هياكل الإدارة الداخلية للأحزاب، قد يتلقّى المرشحون من مجتمع الميم في المقابل مستويات منخفضة من التمويل من الأحزاب السياسية[163].

53 - وفي البيئات التي يمكن أن يكون فيها لدعم حقوق أفراد مجتمع الميم آثار سلبية، قد تصبح التبرعات لفرادى المرشحين من مجتمع الميم - أو للأحزاب التي تدافع عن المساواة في الحقوق لأفراد مجتمع الميم - محدودة بسبب العواقب السلبية المحتملة على المتبرع. وللمساعدة في تجنب ذلك، يمكن وضع قيود على الكشف عن تفاصيل التبرعات المالية للمرشحين. وفي ظل هذه الأنظمة، ومع اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد التمويل غير المشروع المحتمل للحملات الانتخابية، يمكن الإبلاغ عن التبرعات الصغيرة نسبيا دون الكشف عن هوية المتبرع وبالتالي تَجنُّب تَعرُّض المتبرع للوصم[164].

54 - وكما ذُكر أعلاه، يمكن أن يسهم التنظيم الإضافي للأطراف الثالثة في الحملات في زيادة الشفافية فيما يتعلق بمصادر التمويل والإنفاق. وتشترط العديد من الدول من الأطراف الثالثة التسجيل رسميا والعمل من خلال حساب مصرفي مخصص لذلك وضمن حدود الإنفاق[165]. وقد تساعد مثل هذه الأنظمة على زيادة مساءلة الأطراف الثالثة إذا ما نشرت رسائل تمييزية أو حرضت على العنف ضد أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات من مجتمع الميم.

ألف - وسائل الإعلام

55 - يعتمد مدى وعمق وجودة التغطية الإعلامية خلال الانتخابات على العديد من العوامل، بما فيها الضمانات المتعلقة بحرية التعبير. ويمكن لوسائل الإعلام الحرة والشاملة، التي تعمل ضمن إطار قانوني خالٍ من التمييز والقمع وقائم على الحقوق، أن تكون بمثابة مصدر قَيِّم للمعلومات بالنسبة للناخبين. وتتألف البيئات الإعلامية المعاصرة من مجموعة متنوعة من المنصات الرسمية وغير الرسمية، وتشمل وسائل الإعلام التقليدية المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية إلى جانب تَعدُّد عوالم وسائل التواصل الاجتماعي. إلا أنه في السياقات المعاكِسة، قد تطرح التغطية الإعلامية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، عقبات كبيرة أمام المشاركة الانتخابية الكاملة وعلى قدم المساواة، مثل تضخيم الخطاب التمييزي أو التحريض على الترهيب أو العنف ضد أفراد مجتمع الميم. ويمكن أن تكون المنصات

(163) مساهمة مقدمة من منظمة VoteLGBT، الصفحة 3.

(164) OSCE, Office for Democratic Institutions and Human Rights and European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), *Guidelines on Political Party Regulation*, 2nd ed. (Strassbourgh, 2010), para. 265.

(165) OSCE, Office for Democratic Institutions and Human Rights, "Note on third party regulations in the OSCE region", Note No. POLIT/372/2020 (Warsaw, 2020), paras. 107–143.

الإعلامية ذات تأثير سلبي عندما تساهم في تطبيع الخطاب التمييزي أو الرسائل المهينة تجاه أفراد مجتمع الميم. وقد يتعرض الصحفيون الذين يغطون قضايا مجتمع الميم أنفسهم للترهيب وغير ذلك من الاعتداءات. وتتعرض الصحفيات على وجه الخصوص إلى هجمات على الإنترنت تكون ذات طابع جنسي أو معادٍ للمرأة أو تشهيري[166]، وهذه الهجمات "غالبا ما تستهدف النساء من الأقليات الدينية والعرقية أو من غير المتقيدات بالتنميطات الجنسانية "[167]. كما يمكن أن تخضع المعلومات المتعلقة بمجتمع الميم لقيود غير معقولة من خلال الممارسات الوطنية التي تُجرِّم التعبير العلني عن هويات أو قضايا مجتمع الميم[168].

56 - ويمكن ضمان استقلالية وسائل الإعلام من خلال القوانين والممارسات الراسخة لوسائل الإعلام التقليدية التي قد تنطبق بشكل مختلف على وسائل الإعلام الخاصة والعامة. والأنظمة التي تهدف إلى منع خطاب الكراهية أو التحريض على العنف عادة ما تنطبق على جميع وسائل الإعلام، سواء كانت عامة أو خاصة. ونادرا ما يكون تطبيقها تلقائيا وقد يلزم تطبيقها من خلال تقديم شكاوى إلى هيئات إدارة الانتخابات، أو المحاكم، أو الهيئات الرقابية. وتظل الشكاوى المقدمة ضد الخطاب المهين أو التمييزي الذي يستهدف المرشحين من مجتمع الميم في بعض الأحيان دون معالجة أو تخضع لقيود في سياق الحملات الانتخابية. ومن العوامل التي تُسبب التعقيد في بعض الولايات القضائية هو تنظيم المسؤولية عن بث آراء فرادى السياسيين. وقد يكون واقع الحال هو أن وسائل الإعلام لا تتحمل المسؤولية عن إعادة إنتاج أو بث خطاب مباشر لفرادى السياسيين، خاصة إذا تم بثه على الهواء مباشرة. وفي سياق المعايير المتغيرة بسرعة فيما يتعلق بمسؤولية الأفراد والمنصات على حد سواء عن خطاب الكراهية، من المهم توجيه الانتباه إلى الأضرار الناجمة عن استخدام السياسيين للخطاب التمييزي أو المحرِّض على العنف دون أي وسيلة لحماية الكيانات المتضررة: مثل هذه الممارسات قد تؤدي إلى تطبيع الخطاب التمييزي أو حتى أنها قد تساهم في المخاطر التي يواجهها المرشحون من مجتمع الميم.

باء - وسائل التواصل الاجتماعي والحملات عبر الإنترنت

57 - لا تزال العلاقة بين الخطاب في وسائل الإعلام التقليدية والمجال الإلكتروني موضوعا للبحث، سواء في الأوساط الأكاديمية أو من قِبَل مراقبي الانتخابات. ويتوقف ذلك إلى حد بعيد على التقليد المتمثل في الصحافة المسؤولة ومستوى ضبط النفس من خلال التنظيم أو التنظيم الذاتي لخطاب الكراهية في الحيز الإعلامي، وكذلك على مستوى وصول الجهات الفاعلة السياسية إلى وسائل الإعلام الحكومية أو حتى سيطرتها عليها دون قيود. وقد تؤدي هياكل الملكية والروابط بين الأعمال التجارية والمصالح السياسية دورا أيضا. وقد يعتمد انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف على العلاقة الدورية بين الخطاب الذي يتم تشكيله عبر الإنترنت، ثمّ يتم التقاطه وتطبيعه ونشره من قِبَل وسائل الإعلام التقليدية، ليُنشَر بعد ذلك مرة أخرى على الإنترنت كشكل أكثر قبولا من أشكال الخطاب[169]. وكان الميل الجنسي من بين أكثر أسباب

(166) انظر A/HRC/56/53.

(167) A/HRC/50/29، الفقرة 36.

(168) انظر A/76/258.

(169) Oana Ştefăniţă and Diana-Maria Buf, "Hate speech in social media and its effects on the LGBT community: a review of the current research", *Romanian Journal of Communication and Public Relations*, vol. 23, No. 1 (2021), pp. 47–55.

خطاب الكراهية التي تم الإبلاغ عنها في تقييم مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي لعام 2022 بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على الإنترنت[170].

58 - ومن الاتجاهات الملحوظة التي شهدتها السنوات الأخيرة زيادةُ الحملات السياسية عبر الإنترنت. وغالبا ما تظل أساليب الحملات هذه خارج نطاق التنظيم أو الرقابة. ومع ذلك، هناك فهم عام بأن ما هو غير قانوني خارج الإنترنت يجب أن يكون غير قانوني على الإنترنت، وأن الحريات يجب أن تكون محمية على الإنترنت وخارجها على حد سواء. ويرتبط تنظيم الخطاب السياسي على الإنترنت ارتباطا وثيقا بالقضية الأعم المتمثلة في حوكمة الإنترنت. وهناك حالات موثَّقة جيدا لحجب المواقع الإلكترونية وإمكانية البحث على الإنترنت فيما يتعلق بقضايا مجتمع الميم في العديد من البلدان[171]. كما أن تنظيم مسؤولية المنصات عن محتوى الأطراف الثالثة بموجب التشريعات الوطنية أمر مهم وضروري للتصدي لخطاب الكراهية الذي يستهدف أفراد مجتمع الميم ومجتمعاتهم المحلية. ويمكن للمحتوى المسيء الذي ينتجه المستخدمون أن ينتشر بسرعة على منصات الإنترنت قبل أن يتم تقييم طبيعته الإشكالية بالوسائل القضائية أو غيرها[172].

59 - وتوفر قنوات التواصل الاجتماعي فرصا إضافية للمرشحين من مجتمع الميم، حيث يتحكم المرشح في الرسالة التي يبثها بدلا من أن تتحكم بها وجهات نظر هيئات التحرير التي يُحتمل أن تتسم بالتحيز. ومع ذلك، تتحكم شركات وسائل التواصل الاجتماعي في توزيع الرسائل. فقد "أفادت التقارير أن هذه المنصات قمعت نشاط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية"، وقد لا تكون خوارزمياتها شاملة للجميع أو محايدة عندما يتعلق الأمر بقضايا الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية[173]. وقامت العديد من شركات وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار جهودها المعلنة لزيادة الشفافية ومكافحة المعلومات المضلِّلة، بوضع سياسات للإعلان عن القضايا ذات الأهمية الاجتماعية أو السياسية. ويُطلب من المعلنين وضع وسْم على موادهم وفقا لذلك، وتطبق شركات وسائل التواصل الاجتماعي ضوابط للتحقق من هويات المعلنين وامتثال المواد للسياسات.

60 - والتَصوُّرُ المتعلق بالسلامة وثقةُ المستخدمين هما من الأمور الأساسية في وضع هذه السياسات. وتغطي السياساتُ التي وضعتها شركة ميتا (Meta) المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية الميلَ الجنسي والهويةَ الجنسانية باعتبارهما سمتين مشمولتين بالحماية[174]. وتماشيا مع ذلك، تحظر السياسات نشر الرسائل التي تدعو إلى الإقصاء السياسي، "وهو ما يعني إنكار الحق في المشاركة السياسية". وتركز شركة ميتا في تعاملها مع جماعات مجتمع الميم على خطاب الكراهية والتَنمُّر والمضايقات[175]. ومع ذلك، تشير تقارير أخرى إلى أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي ينبغي أن تستثمر المزيد من الجهود في إدارة

(170) European Commission, "Countering illegal hate speech online: 7th evaluation the Code of Conduct" (2022).

(171) انظر OutRight Action International, the CitizenLab and Open Observatory of Network Interference, *No Access: LGBTIQ Website Censorship in Six Countries* (New York, 2022).

(172) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 11.

(173) A/HRC/38/35، الفقرة 27.

(174) انظر https://transparency.fb.com/en-gb/policies/community-standards/hate-speech.

(175) Meta, *Human Rights Report: Insights and Actions 2022* (2022), p. 40.

المحتوى، عبر مختلف المناطق واللغات[176]. ويسلِّط رصدُ الخطاب السياسي على الإنترنت في البرازيل الضوءَ على "عدم وجود تنظيم فعال من قِبَل مزودي الخدمة لمنع وقمع المحتوى غير اللائق من شبكاتهم"[177].

61 - وفي سياق الانتخابات، يمكن أن يؤدي المحتوى المجاني الذي ينتجه المستخدمون دورا هاما في تشكيل التَصوُّر الاجتماعي لقضايا مجتمع الميم. ومع ذلك، يمكن القول إنه أقل تأثيرا من المحتوى المصمَّم خصيصا للتوزيع على نطاق واسع ويتم الترويج له من خلال الإعلانات الموجَّهة. وتكتسي سياسات شركات التكنولوجيا فيما يتعلق بهذا النوع من المحتوى أهمية خاصة في سياق الانتخابات. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في أن الحيز الإلكتروني يبدو أنه يخفض الحواجز التي تعترض الخطاب المعادي للأجانب وللمثلية الجنسية. فما هو غير مقبول اجتماعيا أو محظور خارج الإنترنت قد يُنظر إليه على أنه مسموح به على الإنترنت[178]. وتعاني النساء السياسيات، خاصة من الأقليات، بما في ذلك النساء المنتميات إلى مجتمع الميم، من خطاب الكراهية أكثر من غيرهن على الإنترنت، مما يترتب عليه تأثير مثبط على احتمالية مشاركتهن في الحياة السياسية[179]،[180]. ويتيح إخفاء الهوية واستخدام التشفير الوصول الآمن إلى الإنترنت والمعلومات دون خوف من الانتقام، بما في ذلك بالنسبة لأفراد مجتمع الميم[181]، في حين أن المراقبة وتأثيرها المثبط يضران بالأقليات الجنسانية والجنسية أكثر من غيرها[182]. وأفراد مجتمع الميم الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتعبئة والتَجمُّع هم من بين الفئات المعرضة بشكل غير متناسب للهجمات عبر الإنترنت من قبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية على السواء[183]. وتشير تقارير مراقبي الانتخابات إلى أن حملات التشهير وخطاب الكراهية الموجَّه ضد المرشحين من مجتمع الميم يعتمد في كثير من الأحيان على قنوات التوزيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي[184].

---

(176) Human Rights Watch, *"All This Terror Because of a Photo": Digital Targeting and its Offline Consequences for LGBT People in the Middle East and North Africa* (2023)؛ and Human Rights Watch, "Middle East, North Africa: digital targeting of LGBT people", 21 February 2023 متاح عبر الرابط التالي: www.hrw.org/report/2023/02/21/all-terror-because-photo/digital-targeting-and-its-offline-consequences-lgbt and www.hrw.org/news/2023/02/21/middle-east-north-africa-digital-targeting-lgbt-people.

(177) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرازيل، الصفحة 12. انظر https://internetlab.org.br/wp-content/uploads/2023/05/MonitorA-Relato-rio_Ingle-s_Digital.pdf.

(178) مساهمة مقدمة من مالطة، الصفحة 6؛ ومساهمة مشتركة مقدمة من Network of LGBTI Litigants of the Americas، و LGBTTTI and Sex Workers Coalition with work before OAS، و the Regional Network without LGBTI Violence of Latin America and the Caribbean، الصفحة 4.

(179) مساهمة مقدمة من منظمة Wo=men، الصفحة 5.

(180) انظر A/77/288.

(181) انظر A/76/258 و A/HRC/29/32.

(182) انظر A/HRC/32/38.

(183) انظر A/HRC/50/42 و A/HRC/41/41.

(184) European Union, *Election Observation Mission to Peru: Final Report* (2020), p. 27.

عاشرا - المراقبة الدولية ومراقبة المواطنين ومشـــاركة المجتمع المدني والمســـاعدة الانتخابية الدولية

62 - يمكن أن تؤدي أفرقة المراقبين الدوليين دورا هاما في ضـــمان إدماج مجتمع الميم من خلال الاهتمام بكل من العوائق المحددة التي تواجه أفراد مجتمع الميم في الانتخابات الوطنية ودور أفرقة المراقبين من المواطنين المحليين. وقد لاحظت جماعات المجتمع المدني جهود المراقبين الدوليين[185] في التركيز على إدماج مجتمع الميم وشددت على ضرورة مواصلة تلك الجهود[186]. والممارسة الجيدة التي تتبعها بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي المتمثلة في القيام بانتظام بإدراج فرع خاص بـ "المشاركة السياسية لمجتمع الميم الموسَّع" في تقاريرها النهائية هي أمر جدير بالترحيب، وكذلك الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتوفير إرشادات منهجية واضحة لتغطية إدماج مجتمع الميم في جميع بعثات المراقبة.

63 - كما يمكن أن تؤدي أفرقة المراقبة من المواطنين غير المتحزبين دورا هاما في مراقبة الانتخابات[187]. ونادرا ما تكون مشـــاركة أفراد مجتمع الميم في الانتخابات محطّ تركيز خاص في تقارير الأفرقة الوطنية للمراقبة من المواطنين. وفي مثال إيجابي على ذلك، أوفدت المنظمات المعنية بحقوق أفراد مجتمع الميم بعثات لمراقبة الانتخابات في كولومبيا في عامي 2022 و 2023، مما ساهم في تحسين فهم أســـباب التمييز والعنف اللذين يتعرض لهما أفراد مجتمع الميم أثناء الانتخابات[188]. وفي كينيا، في عام 2022، أدى تسجيل العديد من منظمات مجتمع الميم لمراقبة الانتخابات في كينيا إلى زيادة ظهور أفراد مجتمع الميم في العملية الانتخابية وكان له تأثير مخفف ضد العنف[189].

64 - وفي العديد من المساهمات المقدمة، سُلِّط الضوء على الدور الإيجابي الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز التغييرات في القانون والممارســـة. ومن الأمثلة على ذلك المشـــاورات التي أفضـــت إلى السماح للناخبين من مغايري الهوية الجنسانية في البرازيل بالتسجيل بهويتهم الجنسانية واسمهم المؤكد[190]، والتعاون مع منظمات التدقيق لمكافحة المعلومات المضـــلِّلة على وســـائل التواصـــل الاجتماعي في البرازيل[191]، وتقييم وتعميم مواد تثقيفية للناخبين وُجِّهت للناخبين من مجتمع الميم في هنغاريا[192]. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها "الضـــوابط المالية ومتطلبات الإبلاغ البيروقراطية والمرهقة" على منظمات مجتمع الميم، لا سيما المنظمات النسائية العاملة في مجال الحقوق المتعلقة بالميل

(185) إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، اللذان تم الاحتفال بذكرى وضعهما في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2005 في مقر الأمم المتحدة.

(186) مساهمة مقدمة من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين، الصفحة 6.

(187) إعلان المبادئ العالمية المتعلقة بمراقبة الانتخابات ورصـــدها بطريقة محايدة من قبل منظمات المجتمع المدني، الذي تم اعتماده في 3 نيسان/أبريل 2012 في مقر الأمم المتحدة.

(188) مساهمة مقدمة من منظمة Caribe Afirmativo، الصفحة 12.

(189) مساهمة مقدمة من رونالد كيهالي، الصفحة 2.

(190) مساهمة مقدمة من منظمة VoteLGBT، الصفحة 9.

(191) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(192) مساهمة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هنغاريا، الصفحة 5.

الجنسي والهوية الجنسانية وغيرها من القضايا في سياق تنامي الأصولية[193]، مع فرض قيود على التمويل في كثير من الأحيان قبل الانتخابات[194]. وتجدر الإشارة إلى أن أي حكم "يقيد أو يحظر الحق في حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في الحصول على التمويل، لمجموعة معينة على أسس تمييزية، مثل الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، غير مسموح به بموجب [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] ويجب مراجعته بهدف إلغائه"[195]. كما أن أفراد مجتمع الميم الذين يواجهون تهميشا متعدد الأوجه قد يكونون ممثلين تمثيلا ناقصا أو يتعرضون للإقصاء من منظمات المجتمع المدني والحركات التي لا تمثل سوى جانب واحد من هويتهم، مثل التركيز على التمييز المرتبط بعرقهم ولكن ليس بنوعهم الجنساني، أو على إعاقتهم ولكن ليس على الكيفية التي يتفاعل بها ذلك مع ميولهم الجنسية[196].

حادي عشر - خاتمة

65 - **إن الحق في المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في العمليات الانتخابية لأفراد مجتمع الميم تعيقه عوامل مترابطة تتصل مباشرة بالسياق الاجتماعي الأوسع. وتتعرض المشاركة لعراقيل في البيئات التي ينتشر فيها التمييز والعنف؛ وحيث يتمتع أفراد مجتمع الميم بالحماية على قدم المساواة مع الآخرين، تتمتع حقوقهم الديمقراطية أيضا بتلك الحماية. والعنف، والتهديد بالعنف، هما أبرز عقبتين أمام المشاركة الانتخابية. ويزداد العنف في البيئات التي توجد فيها قوانين تمييزية، وغالبا ما يقترن ذلك بخطاب عدائي ومهين يتم تضخيمه خلال الانتخابات. وللتغلب على العوائق التي تحول دون المشاركة الانتخابية على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، يتعين على الدول ضمان احترام الحقوق على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير استباقية لتجاوز العقبات الإدارية والإجرائية المحدَّدة التي تنشأ في سياق عدم المساواة القانونية والهشاشة الاجتماعية.**

ثاني عشر - التوصيات

66 - **يوصي الخبير المستقل بأن تقوم الدول بما يلي:**

(أ) **زيادة الجهود المبذولة لجمع البيانات بشأن العقبات التي تحول دون مشاركة مختلف أفراد مجتمع الميم كناخبين ومرشحين ومسؤولين عن الانتخابات ومراقبين في الانتخابات، وذلك بطرق تراعي السياق والمخاطر التي تنطوي عليها سنوات الانتخابات التي تتسم بانعدام الاستقرار؛**

(ب) **توثيق الجرائم المرتكبة بدافع التحيز المرتبط بالميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، سواء كان ذلك حقيقيا أو متصوَّرا، في المجالات الرئيسية للعملية الانتخابية، بما في ذلك التسجيل والتصويت وحضور التجمعات السياسية والتَرشُّح للانتخابات؛**

(193) A/75/184، الفقرة 71.

(194) انظر A/HRC/50/23.

(195) المرجع نفسه، الفقرة 47.

(196) انظر A/75/184.

(ج) إدراج الحماية من جرائم الكراهية في الإطار القانوني لأسباب شتى تشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية؛

(د) مكافحة الإفلات من العقاب من خلال التحقيق في جرائم الكراهية ومقاضاة مرتكبيها على نحو استباقي وسريع وفعال؛

(هـ) وضع وتنفيذ استراتيجيات للتواصل من أجل تسليط الضوء على الطبيعة غير المقبولة للجرائم المرتكبة بدافع التحيز؛

(و) وضع وتنفيذ استراتيجيات للتواصل من أجل إبراز مشاركة أفراد مجتمع الميم في الحياة السياسية، لزيادة تشكيل تَصوُّر عنهم كنماذج يُحتذى بها؛

(ز) إعداد حملات التثقيف المدني وتثقيف الناخبين التي يقودها المجتمع المدني والحكومة، لتحفيز مشاركة الناخبين من مجتمع الميم وتثقيف الجمهور بشأن التنوع الجنساني والجنسي وحقوق الإنسان الخاصة بأفراد مجتمع الميم؛

(ح) إلغاء القوانين المناهضة للعلاقات الجنسية المثلية الرضائية وإعادة النظر في الحرمان من الحقوق بناءً على الإدانات الجنائية؛

(ط) اعتماد قوانين لضمان الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية على أساس الإعلان الذاتي ومن خلال الوسائل الإدارية، بالإضافة إلى أنظمة انتخابية لضمان إجراءات شاملة لتحديد الهوية بالنسبة لمغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي أثناء إجراءات تسجيل الناخبين والتصويت، استنادا إلى هويتهم الجنسانية واسمهم المؤكد؛

(ي) وضع مبادئ توجيهية وإجراءات ليوم الانتخابات تعزز مشاركة أفراد مجتمع الميم، وخاصة مغايرو الهوية الجنسانية والخارجون عن التصنيف الثنائي الجنسي، ووضع إجراءات شاملة لتحديد الهوية والحماية من التمييز في مراكز الاقتراع؛

(ك) النظر في التدابير الخاصة المؤقتة من منظور تأثيرها على مشاركة أفراد مجتمع الميم مع الاعتراف بانعدام التصنيف الثنائي الجنسي؛

(ل) دعم جهود بناء القدرات في الأجل الطويل داخل هيئات إدارة الانتخابات بشأن السياسات الداخلية المتعلقة بالتنوع الجنساني والجنسي وحقوق أفراد مجتمع الميم، فضلا عن تدريب موظفي فرز الأصوات على إجراءات يوم الانتخابات وعلى الإجراءات الشاملة لتحديد الهوية بالنسبة للناخبين من مغايري الهوية الجنسانية والخارجين عن التصنيف الثنائي الجنسي؛

(م) دعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تركز على حقوق أفراد مجتمع الميم في مجال مراقبة الانتخابات وأنشطة الدعوة المرتبطة بها؛

(ن) دعم بناء قدرات أفرقة المراقبة من المواطنين غير المتحزبين فيما يتعلق بقضايا حقوق مجتمع الميم؛

(س) دعم بناء قدرات مراقبي الانتخابات الدوليين فيما يتعلق بقضايا حقوق مجتمع الميم؛

(ع) وضع تدابير داعمة لمساعدة المرشحين من مجتمع الميم في التسجيل كمرشحين، وجمع الأموال لحملاتهم الانتخابية، والحصول على وقت لظهورهم على وسائل الإعلام العامة؛

(ف) تعزيز وضع وتنقيح سياسات شركات وسائل التواصل الاجتماعي بشأن مناهضة التمييز ومكافحة العنف والتهديد بالعنف، لا سيما في السياقات الانتخابية؛

(ص) وضع مبادئ توجيهية تقنية لمراقبي الانتخابات الدوليين بشأن كيفية تقييم المشاركة الانتخابية لأفراد مجتمع الميم وإدراج النتائج والتوصيات ذات الصلة بهذا الموضوع في تقاريرهم؛

(ق) إدماج مشاركة أفراد مجتمع الميم كعنصر أساسي في المساعدة الانتخابية الدولية، لا سيما في بعثات تقييم الاحتياجات الانتخابية ومرحلة تصميم المشاريع.